# الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1708)السنة السابعة -الثلاثاء (26) كانون الثاني 2010

رئيس اتحاد الصناعات العراقي:
لنا علاقات مع اتحادات ومنظمات عربية لكنها لم تفعل
3

خبير اقتصادي: التجارة البينية في إقليم كردستان تفوق الاستثمار في القطاعات الانتاجية الاخرى
6-7

## تقرير: متطلبات المرحلة الحالية تتطلب التخصص والخبرة في الاستثمارات النفطية

## تويوتا تسحب أكثر من مليوني سيارة من السوق الامريكية

# جولتا التراخيص النفطية بين زيادة الانتاج وعودة الاحتكار الأجنبي

5

السعودية ستقاوم الضغوط الرامية لزيادة الإنفاق

10

الستراتيجية النقدية للبلاد: مناخ الاستقرار والتنمية الاقتصادية

14

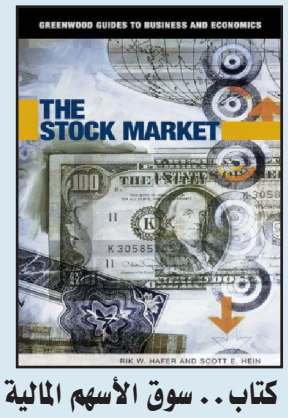


كتاب.. سوق الأسهم المالية (17)

الاقتصادي | العدد (1708) السنة السابعة - الثلاثاء (26) كانون الثاني 2010

# تقرير : متطلبات المرحلة الحالية تتطلب التخصص والخبرة في الاستثمارات النفطية

■ المدى الاقتصادي/ خاص

تتطلع الشركات التي تختص بجوانب ستراتيجية وأخرى متخصصة إلى الدخول في تحالفات وشراكات تفضي إلى حزمة من الحلول المبتكرة وإلى تطوير للإمكانات القائمة وإلى تجاوز الحدود الطبيعية للدول للاستفادة من الفرص الاستثمارية وتعدد أشكالها وأحجامها، إضافة إلى مزج جميع الخبرات المتراكمة لدى الدول وعلى قطاعاتها الاقتصادية كافة لتشكل في مجموعها ستراتيجية موحدة تقود الدول على اختلاف مواقعها من المعادلة الاقتصادية وسواء كانت دولاً صناعية أم عواصم مالية وأخرى منتجة للنفط وتلك مستهلكة إلى التكامل في آليات العمل والإنتاج والتطور وتجاوز المعوقات أينما ظهرت.

وقال تقرير اقتصادي صادر عن شركة الهلال النفطية أن الأزمة المالية أوجدت ظروفا صعبة على جميع القطاعات الاقتصادية إلا أنها وبالوقت ذاته ساهمت في تنشيط وتحفيز الشركات الصناعية والنفطية إلى إيجاد حلول مبتكرة للخروج من الأزمة أو التقليل من آثارها في الحدود القصوى، مما يعني أن الظروف القائمة تكاد تكون هي الأفضل لشركات النفط والغاز والشركات الصناعية من البحث على تحالفات خارجية ستراتيجية تشمل جميع الأنشطة الحيوية والتي ستسهم في زيادة قوة وقيمة الاستثمار المحلي والخارجي، وما يعنيه ذلك من فتح لأسواق جديدة لم تكن ممكنة من دون الدخول في تلك التحالفات .

واضاف التقرير : سنعمل أيضا للوصول إلى مناهج استهلاك أكثر كفاءة للنفط والغاز والكهرباء، إضافة إلى ما تحمله هذه الاتجاهات من تداخل للخبرات المتخصصة وخفض النفقات الإجمالية من جهة أخرى، حيث تزيد أهمية هذا العامل في ظروف الأزمة نظرا لارتفاع مستوى التنافس بين شركات النفط والطاقة للفوز في العقود المطروحة وما يتطلبه ذلك من تقديم عروض منافسة على مستوى التسعير وشروط ونوعية التسليم وهذا يحتاج إلى إمكانات متحالفة لانجازه.

ولفت التقرير الى انه بعيدا عن خيارات تنويع الاستثمار وتخفيض مخاطره كنتيجة مستهدفة لتلك التحالفات، نجد أن تطوير القدرات الإنتاجية لمصادر الطاقة لتشمل جميع المراحل بدءا من التنقيب والإنتاج وصولا إلى الأسواق الخارجية إضافة إلى متطلبات تامين الإمدادات من النفط والغاز إلى أقصى حد ممكن في ظل الأزمة، وما بعدها تتطلب التركيز على نقاط القوة والتشابه بين الشركات النفطية والصناعية المتخصصة في سبيل تحقيق أفضل النتائج في الظروف الحالية .

واوضح التقرير انه بغض النظر عن حجم تلك الشركات وأماكن تواجدها، ذلك أن متطلبات المرحلة تحتاج التخصص والخبرة والاستعداد للدخول في استثمارات تقوم على تقاسم الخبرات والنفقات والعوائد أيضا، من دون التقيد بالمنطقة الجغرافية أو موقع الشركة على الخارطة النفطية، حيث تصلح التحالفات بين الشركات في المناطق المنتجة للنفط والغاز، وبين الشركات النفطية والصناعية، وبين الشركات الصناعية فيما بينها، حيث تحمل تلك التحالفات في الظروف الحالية ميزات اكبر بين الشركات المتحالفة وذلك على مستوى حجم وقيمة الاستثمار المباشر المطلوب إضافة إلى إمكانية الاحتفاظ بالخبرات القائمة لديها كما هي من دون تخفيض، فيما ستسهم تلك العوامل مجتمعة إلى عودة نشاط التحالف من جديد خلال العام الحالي لينعكس ذلك مباشرة على وتيرة النشاط على القطاعات الصناعية وقطاعات الطاقة والقطاعات الإنتاجية الأخرى بجميع أشكالها.

وفي ما يخص أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز خلال الأسبوع الماضي في منطقة الخليج والعراق بين التقرير ان شركة اليابان للتنقيب عن البترول "جابكس" وشركة النفط الحكومية الماليزية "بتروناس" أبرمتا عقدا نهائيا طويل الأجل لتطوير حقل نفطي جنوبي العراق، ويمتد العقد النهائي إلى ٢٠ عاما وقد تم إبرامه مع شركة نفط الجنوب الحكومية. وكان الكونسورتيوم مع "بتروناس كاريجالي بي اتش دي" فاز بعقد لتطوير حقل الغراف النفطي خلال مزاد دولي عقد في بغداد الشهر الماضي.

وكانت شركة "جابكس" قد اشارت في وقت سابق إلى أن احتياطي حقل الغراف الذي يبعد نحو ٨٥ كيلومترا شمال الناصرية يقدر بأكثر من ٨٠٠ مليون برميل. ويهدف الكونسورتيوم إلى البدء بإنتاج ٥٠ ألف برميل يوميا في عام ٢٠١٢ والتوسع إلى ٢٣٠ ألف برميل يوميا بدءاً من عام ٢٠١٦.

كما وقعت رويال داتش شل وبتروناس الماليزية عقداً نهائياً لتطوير حقل نفط مجنون أحد أضخم حقول النفط في العالم. وكانت شل وبتروناس قد فازتا بحق تطوير الحقل الواقع في جنوب العراق وتبلغ احتياطياته ١٢,٦ مليار برميل خلال مناقصة طرحتها بغداد في كانون الأول المنصرم. وتبلغ مدة العقد ٢٠ عاماً وهو ضمن اتفاقات عدة يتوقع العراق إبرامها بشكل نهائي في الأسابيع القادمة في إطار محاولته القفز إلى المركز الثالث من الحادي عشر بين أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم.

و يذكر أن شل شركة التشغيل القائدة للمشروع ستمتلك حصة ٤٥ في المئة في حين تمتلك شريكتها شركة بتروناس حصة ٣٠ في المئة الباقية. أما العراق فستمتلك ٢٥ في المئة من حصص المشاركة في جميع الرخص والامتيازات. ويسعى هذا الكونسورتيوم للوصول إلى إنتاج أقصى مستهدف يبلغ ١,٨ مليون برميل من النفط يومياً علماً بأن الإنتاج الأقصى الحالي يبلغ نحو ٤٥ ألف برميل من النفط يومياً.

وفي الإمارات اشار التقرير الى ان شركتي أبو ظبي لطاقة المستقبل (مصدر) واي.أون الألمانية أسستا مشروعا مشتركا لتطوير مشروعات لخفض انبعاثات الغاز المسببة للاحتباس الحراري، حيث ستسعى الشركتان إلى تطوير مشروعات تمويل في الشرق الأوسط وإفريقيا واسيا وستركز على مشروعات توليد الكهرباء والنفط والغاز. من جانب آخر، تعتزم شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر) ترسية عقد بناء مصنع للطاقة الشمسية في الربع الأول من العام الجاري، حيث اختارت الشركة فريقاً من أنيجوا سولار الأسبانية وتوتال الفرنسية، باعتباره فريقاً مفضلاً للمشروع في الربع الأول من العام. وكانت الشركة قد قررت تغيير مكان المشروع من الموقع المحدد في مدينة زايد في الغرب من الإمارة، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع ١٠٠ ميكا واط.

ويمضي الشريكان في المشروع المشترك الذي يدير عملية تطوير حقل شاه للغاز في إمارة أبوظبي قدماً في خططهما الرامية لترسية عقدي الإدارة الخاصين بالمشروع البالغة تكلفته ٣٦,٧ مليار درهم، وذلك على الرغم من تأجيل الموعد النهائي لتقديم العروض الخاصة بعقود التشييد الرئيسية شهور عدة حيث تحرص شركتا بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك"، و"كونوكو فيليبس" الأمريكية، على ترسية عقدي الاستشارات الإدارية في أسرع وقت ممكن، نظراً لحاجتهما إلى المساعدة على تقييم التكلفة، وحجم عملية التطوير ككل.

وفي السعودية أبرمت الشركة السعودية للكهرباء عقداً مع شركة بمكو بقيمة ١,٨٤٠ مليار ريال لتنفيذ مشروع التوسعة الثانية لمحطة توليد القصيم وذلك بإضافة ٤ وحدات توليد بقدرة ٢٢٣ ميجاواط التي ستدخل للخدمة قبل صيف هذا العام ٢٠١٠ مما سيعزز قدرات التوليد المتاحة في منطقة القصيم التي تُغذى حالياً من محطتي التوليد في القصيم والشبكة المترابطة بنحو ٢٠٠٠ ميجاواط.

من جانب آخر، توقعت شركة أرامكو انجاز أعمال الهندسة والتصميم الأولية لأكبر محطة غاز سعودية بحلول الربع الأول من العام القادم. وتحول أرامكو الحكومية العملاقة تركيزها إلى تلبية الطلب المحلي على الغاز بعدما أتمت العام الماضي مشروعاً عملاقا توسعه لتعزيز طاقة إنتاج النفط الخام إلى١٢,٥ مليون برميل يوميا. وبينما تغذي عائدات النفط نمو الاقتصاد يواجه أكبر اقتصاد عربي زيادة سريعة في الطلب على الغاز لتوليد الكهرباء وكمادة خام لصناعة البتروكيماويات، وينمو الطلب على الغاز في أكبر بلد مصدر للنفط في العالم ٧٪.

هناك مبالغة وتهويلاً، ولا نعلم اين تذهب قروض دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اتحاد الصناعات سيحرص في الفترة القادمة على بث روح التفاؤل والارتقاء بالصناعات

لابد من الاهتمام بالقطاع الخاص كونه المرجع الاساس لاقتصاد السوق، نأمل من تفعيل النشاط الاقتصادي على الارض وليس بإقامة المؤتمرات والندوات.

## رئيس اتحاد الصناعات العراقي:

# لنا علاقات مع اتحادات ومنظمات عربية لكنها لم تفعّل

■ بغداد / كريم محمد حسين

لاتحاد الصناعات دور مهم في المشهد الاقتصادي، إلا انه الآن يمر بمرحلة اعادة التأهيل وبانتظار كادر جديد ينهض به ويعمل على ترتيب اوراقه بما يخدم مرحلته المقبلة وتفعيل نشاطه عبر المشاريع المزمع انشاؤها او اعادة تأهيل البعض منها ومن هنا كان لقاء ( المدى الاقتصادي ) مع رئيس اتحاد الصناعات العراقي نزار علي محسن الوائلي لطرح عدد من القضايا التي تهم حال الصناعات والمشاريع والخطط.

**× ما دور اتحاد الصناعات في تنشيط عجلة الصناعة العراقية؟**

– يمثل الاتحاد القطاع الصناعي الخاص بما فيه المعامل الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لان الاتحاد تأسس منذ اكثر من ٦٠ عاماً ويضم الاتحاد قرابة ١٤ قطاعاً صناعياً تشمل الصناعات النسيجية والمعدنية والتجارة والانشائية والكيمياوية والاخشاب، وقد صدر قانون ٣٢ لسنة ٢٠٠٢ الذي وضع هذه الصناعات على خط التشغيل والاسهام لكنه توقف عند مرحلة التغيير و توقف معظم المشاريع الصناعية وأغلقت أبواب المعامل .

**× ماذا بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقروض الممنوحة بشأنها؟**

– موضوع القروض يفتقر الى معايير عملية المنح للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولم يصل لهذا القطاع إلا النزر اليسير للقطاع الخاص عكس ما نسمعه في وسائل الاعلام وفي المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية التي تعقد بين فترة وأخرى والتي في مجملها تتناول موضوع القروض لهذه المشاريع وكيفية دعمها والنهوض بها اما الاتحاد فلا احد يفكر به او الالتفات اليه ومعالجة مشاكله والنهوض به وكثيراً ما تهمل طلبات واحتياجات الاتحاد التي نرفعها الى المسؤولين ، وقد حضرت مؤتمرات وندوات بهذا الخصوص ووجدت ان هناك عملية التفاف على القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة .

أما موضوع الكفالات المصرفية هو مشروع تجارة بالاتفاق مع المنظمة الامريكية للتنمية . وقد أقيم العديد من الندوات والمؤتمرات التي حضرها حشد كبير من المسؤولين والاستشاريين من مكتب رئيس الوزراء حيث ألقيت كلمات تناولت ستراتيجية النهوض بالقطاع الخاص ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبارقام تصل الى المليارات، إلا ان الغريب ان المستفيدين هم بعض الباعة المتجولين ومشاريع صغيرة جداً لا تسهم بالارتقاء بواقع القطاع الخاص وهذا لايستدعي مثل هذا الحشد من المسؤولين وهذه المؤتمرات واعتقد هناك مبالغة وتهويلاً، ولا نعلم اين تذهب هذه القروض؟ حيث بعثت مذكرة بهذا الخصوص بعدم التركيز على دعم الباعة المتجولين كونهم لا يواجهون تحديات ، بينما تهمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لها دور مهم ولها مكان معلوم وتأسيس واضح وبنية تحتية موجودة لا تحتاج الا شيئاً من التأهيل او توفير المواد الاولية للانتاج.

**× ماذا بخصوص رؤية الاتحاد للنهوض بواقع القطاع الخاص؟**

– نحن ادارة جديدة وكصناعي قد عملت بهذا القطاع منذ فترة طويلة في الاتحاد، ولدينا مشاريع صغيرة ومتوسطة وقد ظهرت هذه المشاريع في فترة العقوبات الاقتصادية خلال تسعينيات القرن الماضي لان المشاريع الكبيرة قد توقفت وحلت محلها المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتغذية الحاجة المحلية، اما في الوقت الحالي فان هذه المشاريع التي بني عليها الاتحاد نجد اصحابها قد غادروا العراق الى دول الجوار واصبحت رؤوس اموالهم تسهم في بناء اقتصاديات تلك البلدان ومن هنا يأتي دورنا في عملية استقطاب وتشجيع اصحاب المشاريع والعودة الى العراق لانهم قد اسسوا من قبل ولهم اسماء معروفة وبصورة واضحة في هذا إضافة الى الخبرة المتراكمة والتي نسعى دائماً عدم التفريط بها.

لكن الادارة السابقة لم تكن بالمستوى المطلوب وقد ساهمت الى حد كبير بهدم هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقد وجدنا عدداً كبيراً من المشاريع الوهمية التي منحت اجازاتها وذلك لغرض السفر الى الخارج وهي مشاريع لا وجود لها على الساحة الصناعية وهناك ٤١٣ مشروعاً من هذا النوع في بغداد فقط.

وهذه عملية تعد تخريباً لأنك عليك أن ترعى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجودة على الارض وليس الالتفات والاهتمام بمشاريع هي على الورق فقط وحصلت بعض هذه المشاريع الوهمية على قروض وهي مخصصة من قبل وزارة المالية وقد احلنا بعضاً من هذه القضايا الى النزاهة وستحال بقية القضايا تباعاً.

**× هل هناك اتفاقيات وعلاقات مع الاتحادات الصناعية عربيا ودول الجوار الاقليمي؟**

– هناك علاقة مشتركة بين الوزارات والاتحاد مع ٥٠ دولة عربية واجنبية وهناك اتفاقيات وعلاقات متواصلة لكن لو نراجع الارشيف لوجدنا الادارة السابقة كانت مهتمة بالسفر فقط ولم تستثمر تلك العلاقات للعمل لصالح الاتحاد ومهامه التي وجد من اجلها ووجدنا ايضاً كتباً وأوراقاً عدة تشير إلى تمتين علاقة الاتحاد مع الاتحادات والمنظمات الدولية والعربية وكانت هذه الاتحادات تطلب من اتحادنا المشاركة الفاعلة باقامة دورات تدريبية ومساعدات لوجستية ومعونات عبارة عن قروض لبنى تحتية صناعية لكن كل هذه الاتفاقيات والعلاقات لم تفعّل انما بقيت حبيسة ادراج مكاتب الاتحاد وعدم الاستفادة من هذه الفرص التي اتيحت حينها.

اما رئيس الاتحاد السابق فهو الان ممنوع من السفر ومغادرة البلد وذلك للاخفاق الكبير الذي مني به الاتحاد ولاسباب كثيرة ونتيجة لاهماله بهذا القطاع حيث رفعت دعاوى ضد الاتحاد السابق من الادعاء العام كما صدر قرار بعدم التعامل مع الهيئة السابقة، اما بالنسبة لاختيارنا فاننا قد فوضنا بتشكيل لجنة تحضيرية لتشكيل هيئة جديدة وان الامانة العامة لمجلس الوزراء وخصوصاً اللجنة الوزارية العليا المشرفة على الاتحادات أرتأت ان تنشر بالصحف وانها بصدد انتخابات جديدة للاتحادات الفرعية. واما بخصوص القطاع الخاص والمصارف الاهلية فانها بنيت على أساس تتقاطع مع الاتحاد واولها الفائدة الكبيرة والشروط الصعبة والانتقائية بالمشاريع الصغيرة وهذا يجعلنا لا نتعامل مع هذه المصارف المتحكمة سياساتها النقدية الريعية الكبيرة والتي لا تخدم الصناعي وأدعو المؤسسة الرسمية ان تهتم بالقطاع الخاص لانه المرجع الاساسي لواقع الصناعات ومن دون القطاع الخاص لا يكون هناك اقتصاد سوق يذكر على الخارطة الاقتصادية العراقية.

الاقتصادي | العدد (1708) السنة السابعة - الثلاثاء (26) كانون الثاني 2010

# تقرير امريكي: احتياطات النفط الفنزويلية قد تتجاوز ضعف السعودية

■ واشنطن / وكالات

ذكر تقرير للحكومة الامريكية صدر مؤخراً ان حزام اورينوكو النفطي شرق فنزويلا يحوي ٥١٣ مليار برميل من الخام يمكن استخراجها بالتكنولوجيا المتاحة الان،وتلك اكبر كمية احتياطي نفطي يقدرها المسح الجيولوجي الامريكي على الاطلاق، وهو اول تقييم لحزام اورينوكو الذي يحتوي نفطا ثقيلا لا ينساب بسهولة،ويجعل هذا التقييم من فنزويلا صاحبة احتياطيات نفطية تتجاوز ضعف ما لدى السعودية، اكبر مصدر للنفط.

وقال علماء الجيولوجيا الامريكيون العاملون على المسح الحكومي ان حزام اورينوكو يضم احتياطيا ضعف ما كان مقدرا من قبل.

واذا تاكدت نتائج المسح الحكومي الامريكي سيكون ذلك التقدير اكبر بكثير من تطلعات الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز المتفائلة.

وتشير تقديرات شركات النفط لاحتياطيات الحزام النفطي الى ما بين ١٠٠ و ٢٧٠ مليار برميل من الخام، لكن تقديرات الشركات تلك تاخذ في الحسبان النفط المربح فقط،اما المسح الجيولوجي الامريكي فيشمل كل الخام الموجود، سواء كان استخراجه مربحا للشركات ام لا.

وقال المتحدث باسم المسح الجيولوجي الامريكي كريس شينك: "لا نذكر شيئا عن اقتصاديات النفط"، واضاف ان نتائج المسح تتعلق "بتقدير ما يمكن استخراجه تقنيا الان".

يذكر ان شركة النفط الوطنية، بتروليوس دي فنزويلا، تقدر ما يمكن تاكيده من احتياطيات ذات قيمة اقتصادية في الحوض الشهير باكثر من ٢٣٥ مليار برميل وذلك من بين ١,٣ تريليون برميل قدرتها من قبل. ويعتمد التقرير الحكومي الامريكي على استخراج ما بين ٤٠ و٤٥ في المئة من الاحتياطيات بالتكنولوجيا المتوفرة الان من دون الحاجة للتطوير.

وفي هذا السياق تتراوح احتياطيات حزام اورينوكو ما بين ٣٨٠ و٦٥٢ مليار برميل من الخام.

ومع ان الخام الثقيل اكثر كلفة في التكرير من الخام الخفيف، الا انه يعد مغريا ايضا للشركات الكبرى.

وتعد فنزويلا الان بالفعل ثالث اكبر مصدر للنفط ومشتقاته الى الولايات المتحدة الامريكية، كما انها تضم اكبر احتياطيات نفطية مثبتة خارج منطقة الشرق الاوسط،وتقدر احتياطيات نفط فنزويلا المثبتة حاليا بنحو ١٧٢ مليار برميل من الخام.

ومن الشركات الاجنبية العاملة في فنزويلا، الى جانب الشركة الوطنية، شركة شيفرون الامريكية وتوتال الفرنسية وبي بي البريطانية إضافة الى شركات صينية وايرانية وروسية.

# إيران تزيد مخزون البنزين لمواجهة العقوبات الأمريكية

■ دبي / وكالات

قالت إيران إنها زادت مخزونها من البنزين إلى ٢,٣٥ مليار لتر، في مواجهة الضغوط الأمريكية، بعدما أقر الكونغرس في كانون الأول الماضي، مشروع قانون يفرض عقوبات على الشركات التي تساعد في إمداد طهران بالبنزين.وأوردت وكالة أنباء مهر الإيرانية شبه الرسمية أن طهران ضخت ٧٥٠ مليون لتر في احتياطياتها من البنزين في الأشهر العشرة الأولى من السنة الفارسية التي بدأت في آذار. وتستورد إيران نحو ٤٠ في المئة من احتياجاتها من البنزين لتلبية الطلب المحلي، رغم أنها تعد خامس أكبر مصدر للنفط في العالم، لكنها أعلنت غير مرة أنها جذبت استثمارات أجنبية في مسعاها إلى الاكتفاء الذاتي في قطاع الوقود.

وكانت العقوبات الأمريكية آخر إجراء في سلسلة تهدف إلى ثني إيران عن مسعاها لتطوير برنامجها النووي، الذي تقول الدول الغربية إنه سيؤدي إلى إنتاج أسلحة، بينما تنفي طهران تلك المزاعم، وتؤكد أن برنامجها لأغراض سلمية. وفي سبتمبر/أيلول الماضي، نقل عن وزير النفط الإيراني مسعود مير كاظمي قوله إن "بلاده مستعدة لمواجهة أي عقوبات محتملة قد تفرضها القوى العالمية على واردتها من البنزين بسبب برنامجها النووي." ونقل التلفزيون الحكومي عن مير كاظمي قوله "مستعدون للتعامل مع أي عقوبات محتملة على البنزين... قمنا بتخزين كميات كافية نسبيا ووقعنا أيضا اتفاقات مع بعض الدول لشراء البنزين." وكان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد وصف فرض عقوبات على واردات البنزين الإيرانية بأنه (مستحيل) وحث وزارة النفط على بناء مصاف بسرعة أكبر لتحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج البنزين. وفي آب الماضي، أعلنت إيران أنها ستستغني عن استيراد البنزين، في حال نجحت مساعيها لتدشين مشروع مصفاة (نجمة الخليج الفارسي) بحلول عام ٢٠١٢.

وقالت وزارة النفط الإيرانية إن السلطات أصدرت "١٩ ترخيصا للقطاع الخاص لإنشاء مصاف للنفط،" مضيفا انه مع "إنشاء مصفاة نجمة الخليج الفارسي سنستغني عن استيراد البنزين."

# الدجاج يتسبب بحرب تجارية بين روسيا وأمريكا

■ موسكو / وكالات

أقر الكونغرس الأمريكي قبل ما يزيد على ثلاثين عاماً مرسوماً لتعديل مرسوم التجارة لعام ١٩٧٤، يربط مكانة روسيا السوفييتية في التجارة الأمريكية بمستويات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي.

ويظل المرسوم المعروف بـ(تعديل جاكسون – فانيك)، نسبة إلى عرّابيه السناتور هنري جاكسون وعضو مجلس النواب تشارلز فانيك، ساري المفعول حتى الآن رغم أن البيت الأبيض ألمح أكثر من مرة إلى إمكان إلغائه بعد خروج الاتحاد السوفييتي من حيز الوجود،إلا أن الكونغرس مازال يرفض وقف العمل بمرسوم جاكسون – فانيك لأسباب شتى، وفقاً لما نقلته وكالة أنباء "نوفوستي" الروسية.

وقالت صحيفة (نيزافيسيمايا غازيتا) الروسية بحسب ( CNN ) : "من سخرية القدر أصبح الدجاج هو السبب الرئيسي وراء استمرار 'جاكسون – فانيك' في الوقت الراهن بعد أن تمكنت الشركات الأمريكية لإنتاج الدجاج من إقناع الكونغرس بتأجيل البت في إلغاء التعديل إلى حين موافقة روسيا على شراء كميات ضخمة من الدجاج الأمريكي.

ويذكر أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، الجنرال كولين باول، كان قد صرح في وقت سابق بأن تصدير الدجاج هو السبب الرئيسي وراء التوتر الذي يشوب العلاقات الأمريكية الروسية، مشيراً إلى أن تصدير الدجاج الأمريكي إلى روسيا يتصدر ترتيب همومه وليس نزع أسلحة روسيا.

من ناحيتها، فرضت السلطات الروسية مؤخراً قيوداً على استيراد لحم الطيور الذي يستخدم الكلور في معالجته.

هذه القيود دفعت بوزير الزراعة الأمريكي إلى التوجه إلى موسكو لإقناعها بإلغاء القرار الذي يمكن أن يترك أثره السلبي على العلاقات الأمريكية الروسية.

وتساءلت (نيزافيسيمايا غازيتا): ما المانع في أن تشترط الحكومة الروسية لبدء المباحثات المتعلقة باستيراد الدجاج الأمريكي إلغاء تعديل (جاكسون – فانيك)؟

يشار إلى أن روسيا، ومن خلال سياسة تحديد الواردات زادت إنتاج اللحوم، وأنها قد تكف عن استيراد لحوم الدواجن بعد خمسة أعوام، وفقاً لما صرح به رئيس الحكومة الروسية فلاديمير بوتين.

وقال بوتين في اجتماع مع المشرفين على القطاع الزراعي الأسبوع الماضي: إن الإنتاج المحلي للدواجن سوف يسد حاجة الاستهلاك المحلي كلياً بعد نحو ٥ أعوام. ويتوقع بوتين أن تتمكن روسيا من إنتاج ما يفيض عن حاجتها وتغدو دولة مصدرة للدجاج، إضافة إلى المنتجات الزراعية الأخرى كالحبوب، إلى الأسواق الخارجية.

يذكر أن الإنتاج المحلي من اللحوم غطى ما نسبته ٦٠ في المئة من الطلب الروسي على الدجاج في عام ٢٠٠٧، وأصبح يغطي ٧٥ في المئة في عام ٢٠٠٩.

# تويوتا تسحب أكثر من مليوني سيارة من السوق الامريكية

■ طوكيو / وكالات

تسحب شركة تويوتا ٢,٣ مليون من سياراتها المباعة في امريكا لاصلاح خطأ في (دواسة) السرعة، في أحدث اجراء ضمن سلسلة مماثلة من سحب السيارات اعلنت عنها الشركة.

وقال المتحدث باسم الشركة برايان لايونز ان سبب السحب هو ان الية دواسة السرعة تهترئ بسرعة وفي بعض الاحيان تتوقف،ومن غير الواضح بعد ان كان الاجراء سيطال ايضا سيارات تويوتا في بلدان اخرى.

وفي تشرين الاول سحبت تويوتا ٤,٢ مليون سيارة من السوق الامريكية بسبب توقف دواسة السرعة عن الارتداد لالتصاقها بغطاء ارضية السيارة.

وتضم انواع سيارات تويوتا المشمولة بالقرار الاخير راف-٤ موديل ٢٠٠٩-٢٠١٠ وكورولا موديل ٢٠٠٩-٢٠١٠ وماتريكس موديل ٢٠٠٩-٢٠١٠ وافالون من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠ وكامري من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٠ وهايلاندر ٢٠١٠ وتوندرا من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٠ وسكويويا من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٠.

وأكدت تويوتا ان دواسة السرعة في السيارات المعنية يمكن "في حالات ان تتوقف عند وضع مضغوط او تعود ببطء لوضعها العادي".

وقالت ان تلك مشكلة مختلفة عن مشكلة غطاء ارضية السيارة وان سحب السيارات المعنية مستمر.

وفي آب من العام الماضي سحبت تويوتا ٦٩٠ الف سيارة في الصين بسبب خلل في مفاتيح النوافذ الكهربائية.

# (اليمنية) تشتري ١٠ طائرات (إيرباص) والإمارات تستأنف تشغيل (أيرباص A٣٨٠)

■ دبي / (CNN)

أعلنت شركة "طيران الإمارات" المملوكة لحكومة دبي الاسبوع الماضي أنها ستستأنف تسيير طائراتها العملاقة من طراز أيرباص A٣٨٠ إلى نيويورك في النصف الثاني من العام الجاري.

وكانت الشركة أوقفت أكبر طائرة ركاب في العالم من مسار نيويورك في مارس/ آذار الماضي، بعد "انخفاض الطلب على خط دبي، نيويورك بسبب الركود العالمي."

وكانت طيران الإمارات قدمت قائمة تحوي "قلقاً من بعض المشاكل التقنية في الطائرة العملاقة، الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى تأخير أو إلغاء رحلات للناقلة."

والأسبوع الماضي، سلّمت أيرباص طائرة جديدة من طراز A٣٨٠، إلى طيران الإمارات، وهي الثامنة التي تنضم لأسطول الناقل الإماراتي.

واعتبر النائب التنفيذي لرئيس طيران الإمارات للهندسة والعمليات، عادل الرضا أن تسلم هذه الطائرة العملاقة يجسد "مستقبل السفر الجوي"، مشيراً إلى أن هذه المناسبة تمثل "دليلاً قوياً على تعافي صناعة الطيران العالمية."

وفي كانون الأول الماضي، قالت "طيران الإمارات" إنها جمعت ١,١٣ مليار دولار لتسلم ست طائرات أيرباص من طراز A٣٨٠ العملاقة، مؤكدة أن وضعها المالي (آمن).

ونوهت الشركة إلى أن الطائرات الست جزء من صفقة تشمل ٥٣ طائرة من الطراز نفسه طلبتها الناقلة الحكومية من شركة ايرباص بقيمة ١٧,٤ مليار دولار، وضعتها في مقدمة عملاء الشركة الأوروبية. ونسب بيات الشركة إلى رئيسها التنفيذي تيم كلارك قوله "إن الناقلة لا تزال في وضع مالي آمن على الرغم من الأزمة المالية العالمية،" مضيفا "لم نواجه صعوبات في الحصول على تمويل لبرنامج شراء طائرات من البنوك الدولية والإقليمية التي تشعر بارتياح تجاه استقرارنا المالي".

وقّعت شركة الخطوط الجوية اليمنية العقد النهائي لشراء عشر طائرات من طراز "إيرباص- A٣٢٠"، بعد نحو شهرين على توقيع مذكرة تفاهم بشأن الصفقة، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وفق ما أعلنت الشركة الخميس الماضي، في بيان حصلت عليه CNN بالعربية.

وذكر البيان الصادر عن الناقل الرسمي في اليمن، أن الشركة، التي تسهم فيها الخطوط الجوية السعودية بحصة تبلغ ٤٩ في المئة من رأسمالها، وقعت منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، على هامش معرض دبي للطيران، اتفاقية مع شركة الصناعات الجوية الأوروبية "إيرباص"، لشراء عشر طائرات جديدة بقيمة إجمالية قدرها ٧٠٠ مليون دولار.

في غضون ذلك قالت (اليمنية)، في تلك الأثناء، إن طائرات "إيرباص A ٣٢٠" تتسم بإعداد مريح من درجتين، يتسع لـ١٣٨ مسافراً في الدرجة الاقتصادية، و١٢ في درجة رجال الأعمال، على أن تستخدم الطائرات لتعزيز وتوسيع خدمات اليمنية في المسارات الإقليمية والأفريقية والهندية والأوروبية.

وتسعى (اليمنية) إلى التوسع في فتح خطوط جديدة، أو زيادة عدد الرحلات إلى محطات قائمة، وفق تأكيدات منير جحوش، المدير الإقليمي لليمنية في دبي والإمارات الشمالية، مشيراً إلى أن الشركة تخطط إلى فتح خط مباشر إلى الصين، وقال إن وفداً من الشركة زار بكين مؤخراً، لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق.

كما تخطط (اليمنية) إلى زيادة عدد رحلاتها إلى محطات معينة، نظراً لزيادة الطلب على تلك الخطوط، بالإضافة إلى زيادة عدد رحلاتها إلى مومباي بالهند، لتصبح خمس رحلات أسبوعية، إضافة إلى فتح خط جديد إلى مدينة كوتشين الهندية

ووفقاً للمصدر نفسه، فإن الخطوط الجوية اليمنية ستتسلم الدفعة الأولى من طائرات الـ"إيرباص- A٣٢٠"، خلال الربع الأول من العام ٢٠١١، فيما سيتم تسلم طائرتين خلال العام ٢٠١٢، وأربع طائرات خلال العام ٢٠١٣.

وكانت الشركة قد أعلنت في العام ٢٠٠٧، على لسان رئيس مجلس إدارتها، عبد الخالق القاضي، أنها وقعت عقداً لشراء عشر طائرات "إيرباص ٣٥٠"، بتكلفة تصل إلى ٢,٢ مليار دولار، سيتم تمويلها من قبل البنوك الأوروبية.

جاء الكشف عن إتمام الصفقة بين الخطوط اليمنية الشركة الأوروبية بعد يوم من إعلان رئيس الوزراء البريطاني، غوردون براون، "تعليق" الرحلات الجوية المباشرة من اليمن إلى بريطانيا، ضمن سلسلة من الإجراءات الرامية إلى "تعزيز الأمن" في المملكة المتحدة.

# السعودية ستقاوم الضغوط الرامية لزيادة الإنفاق

■ الرياض / رويترز

قال وزير المالية السعودي إبراهيم العساف: ان السعودية ستقاوم الضغوط الرامية لزيادة الانفاق وذلك في اطار سعيها للابقاء على احتياطياتها المالية عند مستوى جيد. وأضاف العساف: ان المؤشرات الاقتصادية تدعو للتفاؤل بشأن الافاق الاقتصادية للمملكة. لكنه أوضح محذرا أن مجموعة العشرين للدول الغنية ينبغي ألا تتسرع بسحب حزم التحفيز الان.

وقال في مؤتمر بالعاصمة السعودية الرياض "قد يؤدي ذلك الى تراجع جديد للاقتصاد العالمي."

وعززت السعودية الانفاق شأنها شأن دول أخرى على البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية العام الماضي في مسعى لتحفيز النمو الاقتصادي. وأكدت المملكة مرارا على ضرورة الابقاء على حزم التحفيز وحذرت من استراتيجيات الخروج المبكر منها.

وتابع الوزير: "نحن - وأعني هنا دول مجموعة العشرين - نراقب الوضع وندرس بخاصة عدم سحب حزم التحفيز أو تمديدها لفترة أطول من المطلوب."

وفي تلك الاثناء حث البنك المركزي السعودي دول مجموعة العشرين على الالتزام بقواعد الرقابة على البنوك التي جرى الاتفاق عليها في أعقاب الازمة المالية عام ٢٠٠٨.

وقال متحدث باسم وزارة المالية الالمانية يوم السبت ان ألمانيا تستضيف اجتماع مجموعة العشرين في مايو/ أيار لتركيز الجهود على اصلاح القواعد التنظيمية للقطاعات المالية عقب مقترحات أمريكية جديدة بشأن عمل البنوك. واقترح الرئيس الامريكي باراك أوباما الاسبوع الماضي وضع قيود جديدة على حجم البنوك الكبيرة وتعاملاتها.

# أصول دبي العالمية تتجاوز ١٢٠ مليار دولار

■ دبي / رويترز

ذكرت صحيفة الاتحاد يوم الاحد الماضي ان الاصول العقارية والاستثمارية لشركة دبي العالمية المرتبطة بحكومة دبي تجاوزت ١٢٠ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٩ مما يمكنها من تغطية ديونها البالغة ٥٧ مليار دولار. ونقلت الصحيفة الاماراتية عن تقرير داخلي حديث جرى عرض نتائجه على الدائنين ان قيمة الاصول العقارية للشركة انخفضت بنحو ٣٥ في المئة عام ٢٠٠٩ من ١٥٧ مليار دولار في ٢٠٠٨.

واضافت الصحيفة بحسب رويترز "لم تتعد نسبة الانخفاضات في قيمة الاصول الاستثمارية والستراتيجية بالمجموعة ٢٠ في المئة."

ودبي العالمية هي احدى اكبر الشركات العملاقة التابعة للامارة. وأثارت المجموعة أزمة في نوفمبر تشرين الثاني الماضي عندما قالت انها ستعيد هيكلة ٢٦ مليار دولار من ديونها.

الاقتصادي | العدد (1708) السنة السابعة - الثلاثاء (26) كانون الثاني 2010

# خبير اقتصادي: التجارة البينية في إقليم كردستان تفوق الاستثمار في القطاعات الانتاجية الاخرى

■ حوار / المدى الاقتصادي

**أكد عدد من الخبراء والمتابعين ان حركة التجارة في اقليم كردستان تفوق حركة الاستثمار في القطاعات الزراعية والصناعية في وقت يتطلع المستثمرون الى دخول سوق العمل في الاقليم.**

**(المدى الاقتصادي) حاورت الخبير الاقتصادي والوزير السابق في حكومة الجعفري الاتحادية عبد الباسط مولود كريم عن قضايا الاستثمار واسباب نشاط الحركة التجارية على حساب القطاعات الاخرى.**

× النهضة الاقتصادية في اقليم كردستان وكما نرى على ارض الواقع تتجه نحو التجارة في ظل غياب كامل في مجال الاستثمارات الزراعية والصناعية والسياحية بماذا تفسرون هذا؟

هناك فعلا حجما أكبر للحركة التجارية في كردستان مقابل حركة الاستثمار في القطاعات الحيوية التي تشكل البنية التحتية ، وأن التاجر في القطاع الخاص يهتم أكثر بالربح وليس بنوعية النشاط الاقتصادي الذي يحتاج إليه البلد فهو لا ينظر الى برامج التخطيطات او التخطيطات البعيدة المدى بقدر ما يهتم بالربح السريع ولذلك اذا قمنا بتجزئة المسألة الى عشر سنوات مضت نرى ان التركيز على التجارة البينية وحركة السلع الاستهلاكية والسريعة الصرف ولكن بالتاكيد ان احتياجات الانسان اليومية والوضع الامني المستقر الذي يساعد على النهضة الاقتصادية ، فضلاً عن الموازنة العامة للاقليم ونمو الحالة المعيشية وتزاحم الشركات في الاقليم ، كل هذه الامور جعلت من هذه الشركات تتطلع الى فرص استثمارية أكثر جدوى وان لا تحصر نفسها فقط بالجانب التجاري لذا لاحظنا ان المجال الاستثماري بدأ بالتوسع في كردستان في قطاع الاتصالات مثل شركة اسيا سيل وشركة كورك، هاتان الشركتان اللتان غطتا إقليم كردستان من ناحية الاتصال وهما شركتان تستثمران المليارات من الدولارات، وفي المجال الصناعي لايخفى على احد ان الحالة المتردية ولكن بحسب قراءتي للمجالات الصناعية والتجارية والزراعية فأنها بدأت تتجه نحو اقامة مشاريع صناعية مهمة منها اقامة مصانع اسمنت كبيرة جدا وبطاقة ١٢ الف طن للمعمل الواحد والمعمل الاخر بواقع ١٦ ألف طن للسمنت وهناك مشاريع صناعية في طريقها للنمو وهي اقامة محطات توليد الطاقة مثل شركة (ماسك لوفر )وهي شركة يمتلكها مستثمر كردي استطاع ان يؤمن الطاقة الكهربائية للعائلة الكردية بواقع لا يقل ١٥__١٧ساعة في اليوم بالاضافة الى ذلك هناك معمل انتاج الحديد والصلب وهذه تعتبر خطوة جيدة للمشاريع التي تحتاج الى زمن لكي يظهر دورها للعيان بالاضافة الى ذلك الفرص الاستثمارية بدأت تشهد تطوراً كبيراً في الإقليم كفرص إقامة الفنادق السياحية الكبيرة بعد ثلاث سنوات من الان تشاهد فنادق ضخمة في اربيل والسليمانية.

## × النهضة الاقتصادية في اقليم كردستان وكما نرى على ارض الواقع تتجه نحو التجارة في ظل غياب كامل في مجال الاستثمارات الزراعية والصناعية والسياحية بماذا تفسرون هذا؟

## × المناخ جاذب فعلا فكل الامور التي يبحث عنها المستثمر من الحماية القانونية والتسهيلات التي تمنحها الدولة موجودة ومضمونة

### × من الملاحظ ان ارتفاع وتيرة العمليات التجارية يتسبب في خلق مجتمع استهلاكي مقابل غياب المشاريع الستراتيجية الكبرى ، ماتعليقكم على ذلك؟

– بالتأكيد المجتمع اذا تحول الى مجتمع استهلاكي يعتبر حالة خطرة ولكن في قراءة بسيطة في عدد الشركات المسجلة والعلاقة الاقتصادية الكبيرة بين الاقليم والدول المجاورة من الدول الاوروبية في ما يخص التعامل التجاري والعلاقات التجارية لا تتصوروا ان هذه الشركات عندما ترى فرصاً استثمارية تتردد في الدخول إليها وليس من المستغرب أذا شاهدنا بعد سنتين مشروعاً لإنتاج المصابيح الكهربائية، صحيح ان البضاعة المستوردة من الصين هي بضاعة رخيصة، والسلع الصينية بدأت تغزو الاسواق العالمية ومنها كردستان لكن الشركات الاستثمارية في دراستها للجدوى الاقتصادية تضع في حسابها ان الفرص الاستثمارية موجودة في المكان الفلاني فلا تتردد لان البيئة الصناعية والتجارية والاقتصادية تشجع التاجر في خوض غمار التجربة ولا يتردد خطوة واحدة في الدخول الى المشروع لم يدخله احد قبله لان المبدأ الذي يدور في نفس التجار هو الربح فأين ما وجد الربح ترى الشركة الفلانية تدخل اليه .

### هل ترون في اقليم كردستان مناخ جاذب للاستثمار؟

– المناخ جاذب فعلا فكل الامور التي يبحث عنها المستثمر من الحماية القانونية والتسهيلات التي تمنحها الدولة موجودة ومضمونة والمثال على ذلك وجود مشاريع الحديد والصلب باعتبار ان الاقليم يملك هذه المادة في بنجوين ومن الممكن اقامة مشاريع كبيرة جدا لسد حاجة الشرق الاوسط بهذا المجال والاقليم بدأ يروج لنفسه ويضع علامات قوية وجاذبة في جذب المستثمرين لوجود الظرف المناسب والحكومة المشجعة وقانون يحمي المستثمر لذا هو على مشارف نهضة استثمارية وتجارية وصناعية اقوى مما هي موجودة الان هناك اصرار على جذب المستثمر الى الاقليم كذلك الاقليم كنظام سياسي لا يخاف من المستثمر الاجنبي هذا جانب مهم ولكن الحكومات الدكتاتورية ترتعب من كل ماهو اجنبي حتى لو كان صاحب شركة او مستثمراً ولكن هذه الفكرة لاتوجد في الاقليم اذن حسب القراءة هناك الكثير من الدعوات لشركات البلدان لدخول الاقليم كمستثمرين.

### × هل ترون ان تتخلى الحكومة عن دورها في توجيه الاقتصاد او شراكة الحكومة مع القطاع الخاص او زيادة خالصة للقطاع الخاص ؟

لست مع تدخل الحكومة في المشاريع الكبيرة ولست مع الشراكة لان الشركات الكبيرة لا تريد أحداً ان يشاركها والمستثمرون الكبارلا يحبذون ان تكون الدولة شريكة لهم ابدا، المستثمر يبحث عن قانون ذلك البلد وعن النظام السياسي في ذلك البلد وعن الحماية القانونية الموجودة في ذلك البلد .

×ماذا عن تجربة إعادة تشغيل مصانع النسيج ومعامل الدواجن والتعليب التي يحتاجها الاقليم؟

– هذه مشاريع كبيرة وانا مع ان تكون الدولة مع القطاع الخاص في التوجيه والدخول في مشاريع كبيرة وتمنح فرصاً تشجيعية لهم ومساعدات اضافة الى ما موجود في قانون الاستثمار وتسحب الدولة نفسها لانه عندما تكون الدولة حاضرة في مشروع كبير لا تتصور ان المستثمر الاجنبي او حتى الوطني يقدم عليه هذا ليس ما يفكر به المستثمر ان السلطة عبارة عن قواعد وقوانين يجب ان تكون جاهزة والقطاع الخاص جملة من القواعد والضوابط ممكن ان تكون هناك شراكة وكما تعلمون التجارب السابقة كالقطاع المختلط له دور فعال ولكنه لم يشهد نهوضا بحيث يمكن ان يسوق نفسه بان يكون قطاعاً فاعلاً نحن في بداية الطريق ويجب ان لا نضع انفسنا امام الشركات الكبيرة الخطوة الاولى يجب ان ناخذ بيد المستثمر الوطني وتشجيعه على الاستثمار فلابد ان يكون الاقليم جاذب للاستثمار وليس طارداً له لابد ان نتحرك تحت شعار نحن بحاجة الى الاستثمار ومن الامور المهمة التي تساعد على جذب المستثمرين هي المحاكم العادلة التي تصدر قرارتها وفقا للقانون وبقرار عادل ، كلما كان عامل جذب للمستثمرين عاليا فلا بدّ من تفعيل قانون يحمي المستثمر حتى لا يكون هناك مجال للفساد الاداري الذي يستشري في الجهاز الحكومي حصرا وليس القطاع الخاص لان صاحب المشروع في القطاع الخاص لن يقبل بأي وجه من اوجه الفساد الاداري في شركته لانه صاحبها فلا يبعثر امواله هنا وهناك ولابد من المشاركة الفاعلة يعني تدخل القطاع الخاص في اقامة المشاريع الكبيرة وكلما اقمت مشروعا كلما وجدت فرصة للعمل وتشغيل الأيدي وكما تعرفون بقرار مركزي تم ايقاف التعيينات ماعدا قطاعات محدودة كالتعليم والصحة لذا إقامة تلك المشاريع يعني ايجاد فرص عمل فكلما دخل الاستثمار كلما دخلت الرفاهية ولدينا الكثير من المساحات غير المستغلة في حين ان استغلالها يعود بالنفع على الجميع.

الاقتصادي | العدد (1708) السنة السابعة - الثلاثاء (26) كانون الثاني 2010

## آراء متضاربة بين التفاؤل والتوجس . . .

# جولتا التراخيص النفطية بين زيادة الانتاج وعودة الاحتكار الأجنبي

■تحقيق / سعاد الراشد

أثارت جولتا التراخيص الاولى والثانية التي عقدت خلال شهري حزيران وكانون الاول من العام الماضي ردود أفعال متباينة تجلت بين مدى شرعيتها وجدواها الاقتصادية وبين اعتبارها عقود احتكار.. ( المدى الاقتصادي ) بحثت هذا الموضوع من وجهة نظر الحكومة وأوساط خبيرة في القطاع النفطي التي مازال يمثل ضالة الاقتصاد الوطني.

### عقود خدمة وليس مشاركة

وزير النفط حسين الشهرستاني أكد أن السنوات المقبلة ستشهد تطوراً ملحوظاً في الاقتصاد الوطني وقال في هذا الاتجاه : ان هذه العقود سوف يكون لها تأثير إيجابي على الموازنة السنوية لان الزيادة المتوقعة من مجموع الحقول العشرة يصل الى ١٢مليون برميل يومياً بزيادة عشرة ملايين برميل على الإنتاج الحالي البالغ مليونين ونصف برميل في اليوم ، ولكن عندما نتحدث عن الطاقة الانتاجية لا يعني ان العراق سوف ينتج بالطاقة القصوى لان الخطة والسياسة في العراق تهدف الى تعظيم الموارد وليس تعظيم الانتاج والموارد هي حاصل ضرب الانتاج او التصدير في سعر النفط فنحن سوف نحافظ على أسعار معقولة ومقبولة ومجزية من خلال التحكم بالانتاج وعليه وحسب الطاقة الاستيعابية لسوق النفط العالمية ومن خلال المباحثات مع المنتجين الاخرين سوف يكون القرار عراقياً وبالسقف الإنتاجي الذي سوف ننتجه لتعظيم الايرادات العراقية.

وأضاف الشهرستاني : كذلك سمنضي قدماً بحفر الآبار المطلوبة واقامة المنشآت السطحية سعياً للاسهام في طاقة انتاجية تجعلنا في مقدمة الدول المنتجة والمصدرة في العالم والحقيقة هناك برنامج سوف نعلنه بعد توقيع العقود مع الشركات يتضمن إعطاءهم مهلة أسبوعين يقومون بتقديم خطة التطوير والتي سوف تحدد نسبة وكمية الانتاج لكل سنة من السنوات إضافة الى نسبة العمالة المطلوبة ونسبة الاستثمارات و الى المعدات والاليات المستخدمة في عمليات الحفر مشيراً الى ان المستقبل القريب يشهد الاعلان عن مقدار الانتاج خلال السنوات المقبلة وكما هو متعارف ان الشركات تحتاج الى سنة كاملة لجلب المعدات وبعدها تقوم بتهيئة الارضية المطلوبة لزيادة الانتاج .

واوضح الشهرستاني: ان زيادة الانتاج تحتاج الى عملية حفر تتم عن طريق حفارات تتسم بكبر حجمها واحتياجها الى عشرات الناقلات لنقلها الى موقع العمل مبيناً ان هنالك دراسات دقيقة عن توقعاتنا لأسعار النفط في السنوات المقبلة بحيث يمكن ان تصبح إيرادتنا السنوية أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في السنة وهي تغطي جميع الاحتياجات لبناء البلد، وقد يكون هناك فائض حيث ان الكثير من العراقيين يعانون من عدم توفر فرص العمل لكن خلال السنين المقبلة سوف يتم توفير فرص عمل ليس بالصناعات النفطية وانما بعموم البلد .

أوضح الشهرستاني ان الصناعة النفطية في الواقع مرت في بداية الامر بأحتكارات حيث تأتي الشركة لتملك النفط الذي تستخرجه وتعطي الدولة اجوراً مقابل هذا النفط ، ومن ثم تحولت الى شركة نفطية وطنية تتطور الحقول بالتوافق مع هذه الشركات كذلك نماذج العقود اختلفت بمرور السنين وآخر نماذج للعقود المتعارفة عليه وكل دول المنطقة هي مشاركة في الانتاج وهي متعاقدة مع هذه الشركات على أن تأتي وتطور الحقول وتأخذ نسبة من إنتاج تلك الحقول لافتاً الى وجود اتفاق على هيئة عقود خدمة أي ان الشركة لا تشارك البلد صاحب الثروة بكمية معينة من النفط ولا حتى في برميل واحد .

## خبير اقتصادي: لا نعتمد على النفط فقط ، وإنما نعتمد على ايرادات الرسوم والضرائب

### توظيف الكادر العراقي بنسبة ٨٥٪

أما المهندس الاستشاري والخبير النفطي حمزة الجواهري فقد أوضح ان الزيادة المتوقعة خلال عامين لن تكون ذات شأن يذكر، فهي لا تتعدى نسبة ١٠٪ من الزيادة المتعاقد عليها، لأن عمليات التطوير ستكون على مدى ست سنوات، وهذا الوقت يعتبر قياسياً بالنسبة لعمليات تطوير الحقول التي تحتاج في أغلب الأحيان إلى فترات أطول، قد تصل إلى عشر سنوات أو أكثر للوصول إلى الهدف النهائي، خصوصا بالنسبة للحقول العملاقة كالحقول العراقية المتعاقد عليها، ولكن كون الشركات التي تم التعاقد معها تعتبر عملاقة، بل هي الأكبر عالميا، فإننا نتوقع أنها سوف تنجح بزيادة الإنتاج خلال هذه الفترة القصيرة، أي ست سنوات من تاريخ التعاقد.

ويرى الجواهري أن العراق قد ألزم الشركات بأن يتم التطوير وفق أرقى التكنولوجيا العالمية وأعلى نسب استخلاص للنفط من الحقول، وذلك كون العراق بحاجة ماسة إلى التكنولوجيا الحديثة وأساليب الاستخراج المتطورة في إنتاج الحقول النفطية.

وأضاف الجواهري : حيث تم احتساب الاحتياطي على أساس أن نسبة الاستخلاص لا تتعدى ال ٢٠٪، وفي أحسن الظروف تصل إلى ٢٥٪ مشيراً الى إن العراق حاليا ينتج حقوله بنسب أقل من هذه بكثير، في حين أن العالم ينتج حقوله بواقع نسبة استخلاص لا تقل عن ٤٥ ٪ وتصل إلى ٦٠٪ في بعض الأحيان، وهذا يعني أن الاحتياطي النفطي سيكون ضعف ما هو عليه الآن. أما الحقول المنتجة حاليا فإنها، وكما أسلفنا، لا تحظى بنسبة استخلاص تزيد على ٢٠٪ وبعضها أقل من هذه النسبة بكثير، وهذا يعني أن الحقول المنتجة حاليا يجب أن يتم إعادة تطويرها من جديد وفق المعايير الجديدة وهي تستحق من العراق هذا الاهتمام وأكثر.

وتابع الجواهري : عندما أعلن عن الحقول المعنية بجولة التراخيص الأولى تحديدا، لأنها تحتوي على حقول عملاقة ومنتجة حاليا، فالذين أطلقوا صيحاتهم إما أن يكونوا غير مدركين لحقيقة أن هذه الحقول بحاجة إلى إعادة تطوير وفق المعايير الهندسية الراقية والمعمول بها عالميا في الوقت الحالي، أو إنهم من أصحاب النوايا السيئة التي تراهن على جهل العامة من الناس في شؤون تخصصية كصناعة النفط، وإن الهدف من صيحاتهم هو عرقلة هذه المشاريع العملاقة التي انتظرها العراق سنين طوالاً والتي ترفع من مستوى الإنسان العراقي وتضع العراق في مصاف الدول التي يحسب لها ألف حساب عالميا.

ولفت الى أن شروط العقد تلزم هذه الشركات بتوظيف كادر عراقي بنسبة٨٥٪ وأن تتولى الشركات تأهيلهم بما يكفي للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، أو إعادة تأهيل الكادر القديم لكي يرتقي بما يكفي للتعامل مع أنظمة العمل الراقية والتكنولوجيا الحديثة أيضا مشيراً الى انه سيكون نسبة٢٥٪ للعراق من الشركة المطورة دون أن يدفع العراق أموال التطوير، بل أن الشركات العالمية هي التي ستتولى دفع كامل الكلف الرأسمالية للتطوير على أن تسترجعها في وقت لاحق من خلال النفط المنتج، أي أن ما يسمى "بالرسك"، عامل المجازفة برأس المال، سوف تتحمله الشركات العالمية بالكامل، وهذا يعني أنها ستكون ملزمة بإدخال نظم عمل متطورة جدا لا يمكن للمفسدين اختراقها

بأي حال من الأحوال، ويعني أيضا أن لدينا فرصة كبيرة للتعلم من هذه الشركات كيفية محاربة الفساد المالي والإداري الذي نعاني منه حاليا.

واكد الجواهري على مدى السنوات الست المقبلة لن تسهم كثيرا برفع الميزانية، لان الزيادة المتوقعة بالإنتاج لن تتعدى ١٠٪ بعد ثلاث سنوات من بدء التنفيذ، موضحاً أن معظم كلف التطوير سوف تصرف في العراق إما كرواتب للموظفين الذين سيعملون بهذه الشركات أو كخدمات تقدمها الشركات العراقية التي سوف تدعم عمليات التطوير، وهذ الأموال سوف تسهم بشكل كبير بتحريك السوق العراقية، كما وتسهم بخلق قطاع خاص خدمي تخصصي يعمل على دعم الصناعة النفطية غير موجود حاليا في العراق، في حين أن جميع الدول المنتجة للنفط لديها مثل هذا القطاع الذي يعتبر من أغنى القطاعات الإنتاجية والخدمية في البلد، والذي يمكن أن يقدم خدماته لباقي القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة وغيرها.

**وزير النفط : نتوقع أن تزيد ايرادتنا السنوية على ٢٠٠ مليار دولار في السنة. خبير: إن العائدات سترفد الموازنة بعد ست سنوات من الآن مبالغ بحدود ٣٥٠ إلى ٤٠٠ مليار دولار.**

وتوقع الجواهري ان تصل الشركات بالزيادة للمستويات التي تعاقدت عليها، لتصل عائدات النفط ست مرات أو أكثر مما هي عليه الآن، هذا إذا لم نأخذ بنظر الحسبان عائدات تصنيع النفط والغاز المتوقعة كنتيجة لزيادة إنتاج العراق من النفط والغاز، حيث أن سعر البرميل كمشتقات نفطية أعلى بكثير من سعره كبرميل خام، هذا فضلا عن الغاز الذي يحرق حاليا، فإنه سيكون مصدرا آخر لا يقل أهمية عن النفط، لأن كمية الغاز المصاحب الذي سوف يتم إنتاجه من النفط آن ذاك لن تقل عن خمسة ألى ستة آلاف مقمق، أي بزيادة ستة أو سبعة أضعاف ما ينتج من الغاز المصاحب حاليا، وإن الشركات ملزمة باستغلال هذا الغاز وفق العقود التي وقعتها أو التي ستوقع في القريب العاجل، حيث أن عائدات الغاز المصاحب ستكون بحدود٣٥ إلى٤٠ مليار دولار سنويا بحسب الأسعار الحالية للغاز.

وأشار الجواهري الى إن عقود الخدمة سواء كانت طويلة الأمد أم قصيرة، وسواء كانت ذات طبيعة تخصصية محدودة أم تخصصية شاملة كهذه العقود، لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال على أنها عقود احتكارية، لأن الشركات سوف تتقاضى مبلغا محددا عن كل برميل تنتجه برامجها التطويرية، أضف إلى ذلك، ما هو منصوص عليه في هذه العقود أن العراق له الحق بإنهاء العقد في حال الإخلال بأي شرط من شروطه. كل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إن الإحتكار يعني السيطرة الكاملة على مجال معين، وفي هذه الحالة السيطرة الكاملة على إنتاج النفط، وهذا المفهوم غير متوفر أبدا في هذه العقود، لا في مضمون العقود، ولا في الحالة العراقية عموما، لأن الشركات الوطنية سوف تبقى تنتج النفط من حقول أخرى إلى جانب الشركات الأجنبية، كما وأن العراق لديه حاليا أكثر من ٥٠ حقلاً آخراً مكتشفة ولم تجر بها عمليات التطوير ولم يطرحها العراق للتعاقد في جولاته التي نحن بصدد الحديث عنها، وهناك إمكانية لإكتشاف النفط في أكثر من ٤٠٠ حقل نفطي في مناطق واعدة باكتشاف النفط والغاز من الناحية الجيولوجية، ولديه أيضا ثلث أراضي العراق لم يجر بها حتى الآن أي مسح جيولوجي أو جيوفيزيائي لتحديد التراكيب الجيولوجية الواعدة، ففي كل هذه الحقول والمساحات الواعدة يستطيع العراق العمل أيضا من خلال شركاته الوطنية والتي سوف تعمل بها بالفعل، كما وسوف تسهم شركاتنا الوطنية، كأغلبية، بإدارة الشركات المطورة للحقول التي استطاعت الفوز بهذ العقود التي نحن بصددها، وهذا الأمر بحد ذاته يلغي أي إمكانية للتحايل والجنوح نحو الاحتكار من قبل الشركات العالمية، ويعتبر أيضا إنجازا غير مسبوق عالميا بتنظيم العلاقة مع المستثمر الأجنبي في الصناعة النفطية.

وحدد الجواهري الأوجه القانونية، لتلك العقود ،حيث أن الدولة قد تعاقدت على مشاريع عملاقة مع شركات عالمية، وهناك عقود كبيرة للتجهيز أو تقديم الخدمات مع شركات عالمية في مجالات إنتاجية وخدمية متنوعة ومنها النفط، وهذه العقود من الناحية الفنية والاقتصادية تندرج ضمن هذا النوع من التعاقد الذي تقوم الحكومة العراقية به أو أي من مؤسساتها من دون الرجوع إلى البرلمان، حيث أن الرجوع للبرلمان وفق ما جاء بالدستور العراقي، يكون فقط في حالات عقد اتفاقيات دولية، وقد شاهدنا الكثير منها، كإتفاقية الانسحاب الأمريكي من العراق والتعاون الطويل الأمد، واتفاقية حماية الحدود البحرية مع بريطانيا واتفاقيات أخرى مع الإتحاد الأوروبي ودول كثيرة أخرى، في حين هذه العقود هي مجرد عقود خدمة تقع ضمن صلاحية الحكومة حصريا. وما نسمعه من محاولات للتشكيك بالشرعية القانونية أو الدستورية، فإنها ذات طابع سياسي من حيث الأساس، الهدف منها إجهاض هذه العقود حتى لو كان الأمر على حساب مصالح الشعب، ولم أسمع عن اعتراضات قانونية يعتد بها من جهات أخرى إلا تلك التي صدرت عن مجلس الوزراء، وهي كثيرة وذات أهمية كبيرة، لكن تم التعامل معها بشكل قانوني وعدلت العقود على ضوء منها، وقد قبلت الشركات بهذه التعديلات وتم بالفعل المصادقة على معظم العقود والتوقيع النهائي عليها من قبل الحكومة العراقية والشركات، وإنها تنتظر التفعيل على أرض الواقع، ومازال البعض من هذه العقود في مراحل متقدمة لكي توقع بشكل نهائي.

## الحصول على تشريع بعمل هذه الشركات

و يرى الخبير الاقتصادي هاشم الاطراقجي ان العقود النفطية سوف تسهم برفع القدرة الانتاجية بشكل محدود وليس بشكل مبالغ كما جاء على لسان بعض المسؤولين في وزارة النفط متوقعا زيادة الطاقة الإنتاجية بحدود ٤-٥ ملايين برميل خلال ثلاثة اعوام وليس بالعدد الذي ذكر من خلال تصريحات بعض المسؤولين في وزارة النفط بوصول الانتاج الى ١٢ مليون برميل هذا الرقم ليس مبالغ فيه وغير قابل لتنفيذ حتى على مدى عشرين عاما لانه يحتاج الى انابيب لنقل وموانئ للتصدير واسواق عالمية اضافة الى العمل ضمن اطار منظمة (الاوابك والاوبك) وموافقتها على الحصص الانتاجية اضافة الى الناحية القانونية فلابد من الحصول على تشريع بعمل هذه الشركات من خلال اصدار قانون من مجلس النواب بصورة تشريعية و قانونية اما في ما يتعلق بالتطوير او الاحتكار هي بلا شك عقود خدمة على المدى المنظور لا تؤدي الى الاحتكار وهذا يتبع جهود وزارة النفط وشركة النفط الوطنية اذا ما اعيد تشكيلها بتحديد صلاحيات هذه الشركات المتعاقد معها بإبقاء الوضع على عقود خدمة فقط وتحديد اجل الانتهاء لان كل عقد له بداية ونهاية اما في ما يخص الموازنة السنوية يجب ان لانعتمد على النفط فقط وانما نعتمد على ايرادات الرسوم والضرائب واستغلال الموارد المتاحة في العراق والتاكيد على التصنيع والصناعة والتصدير للمنتجات العراقية لكي تسهم بشكل اساسي بدعم الموازنة لان واردات النفط ليس للجيل الحالي وانما للاجيال القادمة ويحرم استنزافها بالكامل في الوقت الحالي فلابد من رسم سياسات مالية عن طريق انشاء صندوق النفط لتطوير العراق او صندوق الاجيال القادمة.

## مشهد اقتصادي

الاقتصادي

شهد الاسبوع الماضي توقيع عقد تطوير حقل مجنون العملاق

الاقتصادي

غاب الدجاج الحي عن الاسواق في ضل اغراقه بالمجمد

الاقتصادي

اين الهواتف الارضية يا وزارة الاتصالات

الاقتصادي

القروض الاسكانية بين جدواها للمستفيد وارتفاع فوائدها

الاقتصادي | العدد (1708)السنة السابعة -الثلاثاء (26) كانون الثاني 2010

**تمثل هذه المقالات رؤية البنك المركزي العراقي في ما يخص سياسته النقدية والتحديثات التي طرأت عليها ، وقد خصنا بها مستشار البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح وسننشرها تباعاً.**

**المحرر الاقتصادي**

## الستراتيجية النقدية للبلاد:

# مناخ الاستقرار والتنمية الاقتصادية

### اولاً: الاحتياطات الدولية وبناء التوازن الخارجي للاقتصاد

ينجم الاحتياطي من العملة الأجنبية بالدرجة ألأساس عن حركة ميزان المدفوعات او القطاع الخارجي لاقتصاد البلاد، وانه يتعرض للزيادة أو النقصان في ضوء تلك الحركة الخارجية المستمرة، كما أن هذا الاحتياطي يمارس وظيفة مركزية وأساسية تتمثل بكونه حاجزا" يمتص الصدمات الرئيسة ، على نحو يؤدي الى استمرار استقرار سعر صرف العملة الوطنية ازاء العملة الاجنبية.

لذا فان تراكم العملة الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي والتي تمثل احتياطياته الدولية قد تمت من خلال قيام وزارة المالية بمقايضة ما لديها من ايرادات بالدولار التي هي ناجمة بالاساس عن صادرات العراق النفطية لقاء حصولها على ماترغبه من الدينار العراقي المصدر من البنك المركزي العراقي ، لتغطية النفقات العامة المحلية ليدخل الدينار المصدر التداول المحلي في السوق العراقية ولكن عبر ابواب الصرف في الموازنة العامة للدولة .

ولما كانت مهمة البنك المركزي العراقي هي الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي ، الذي جرى اصداره والتصرف به بصورة رئيسة عبر نفقات الموازنة العامة المذكورة وحسب الآلية المشار اليها في اعلاه ، فان مثل هذا الامر قد حدد توجهات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وقيدها في كيفية استخدام الدولار المتاح كاحتياطي اجنبي ، بغية مواجهة نفقات الجمهور ومعاملات السوق المترتبة عليها والتي أشتقت بالاساس من انفاق حكومي تحول في مرحلة لاحقة الى قوة شرائية بيد الجمهور ، يتم تداولها وانفاقها كدينار عراقي في التعاملات اليومية .

بهذا فقد اضحى الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي العراقي موجه للتعامل المباشر مع ضغوط السوق واحتياجاتها للعملة الاجنبية ، ولكن في اطار الحفاظ على الدينار العراقي وقوته الشرائية عبر غطاء دائم ومتين من العملة الاجنبية . وان مثل هذا التوجه في السياسة النقدية يعد من الاعمال اللاحقة والاساسية في تنفيذ اهداف البنك المركزي العراقي ، ولاسيما بعد ان انتهت مرحلة التعامل المباشر مع السياسة المالية في المرحلة الاولى المذكورة آنفاً ( اي مرحلة استبدال احتياجات الموازنة العامة للدينار العراقي ببعض موجودات الحكومة من العملة الاجنبية والبدء بصرف الدينار عبر نفقات الموازنة العامة ) لتبدأ المرحلة الثانية المتمثلة هذه المرة بمعالجة طلب السوق على العملة الاجنبية والناجم كما نوهنا عن المصروفات النهائية للحكومة بشكل رئيس و ضمن المكونات الاساسية للطلب الكلي، موضحين بهذا الشأن مايأتي:

١- استنادا الى المادة ٢٧ من قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ، التي نصت على تولي البنك المركزي إدارة الاحتياطي الرسمي من النقد الاجنبي للبلاد وفقاً لأفضل الممارسات الدولية ولاهداف السياسة النقدية . واجازت للبنك ان يستثمر مثل هذه الاحتياطيات بمجموعة من الموجودات شريطة ان تضمن سيولتها دونما مخاطر تذكر وتحقيق شيء من العائد (وتحافظ على مفهومها بأنها احتياطيات سائلة دوماً ). واستناداً لذلك فقد اعتمد البنك المركزي معايير دولية في ادارة الاحتياطيات ، تمثلت بدليل عمل لأستثماراته الاحتياطية الاجنبية التي تكفل تجنيب تلك الاحتياطيات اشكال المخاطر الاستثمارية كافة وتضمن سيولتها وسلامتها وان لا تخرج عن مفهوم الاحتياطيات المصرفية المركزية بأي حال من الاحوال، إذ يأتي التنويع بالعملات المختلفة من خلال تبني مفهوم مخاطر العملة لتجنب تقلب اسعار الصرف ومفهوم مخاطر الائتمان لتجنب تخلف السداد ومفهوم مخاطر اسعار الفائدة لتجنب الاستثمار بأية اوراق مالية من مؤسسات ذات تصنيف ائتماني ضعيف لا يعتد به اطلاقا وغيرها من المخاطر وبنسب متعارف عليها وفق المعايير الدولية للبنوك المركزية .

٢-كثير ما يثار التساؤل الذي مفاده ، لماذا لا يستثمر البنك المركزي جانباً من احتياطاته بأوراق او سندات حكومية عراقية معرفة بالدولار .

**ان الجواب ، من دون مجاملة هو لا ، للأسباب الأتية:**

أ-ان سوق بلادنا المالية واصداراتها الاولية للاوراق المالية مازالت للأسف الشديد لا تحظى بتصنيف ائتماني دولي يضع اوراقها المتداولة في السوق العالمية بالتصنيف الائتماني المطلوب الذي لا يقل عن AA او مايماثله لضمان عدم خسارتها وقوة سيولتها ، إذ تؤاخذ البنوك المركزية على هكذا نمط من المناورات الاستثمارية في الاحتياطي لخضوعها لما يسمى بالتمانع المتبادل mutual exclusive . واذا ماتم شراء هكذا اوراق فأنه يتم من خلال السوق الثانوية الدولية وعلى وفق معايير الاستثمار المعتمدة لدى البنك المركزي وليس من سوق الاصدار الأولية شريطة تداولها في الاسواق العالمية لكي تكون بحق جزءاً من الاحتياطي .

ب- مازالت بلادنا تخضع لما يسمى بأنواع محددة من المخاطر يطلق عليها مخاطر البلدان country risk وهي مخاطر يزعم انها ناجمة عن التغيرات الاقتصادية و السياسية لأي بلد، ولكن يأتي على رأس تلك المخاطر موضوع ( النقص في احتياطيات العملة الاجنبية ) . وان هذا العامل هو من اخطر العوامل التي ينظر فيها الى العراق من خارج كيانه الاقتصادي . وان اي تقلب احتياطي او تغيير في تركيبه او نقصانه او تكريس ضوابط تقييد النقد الاجنبي والتحويل الخارجي والتخبط بهذا الموضوع ، يعد جميعه مؤشراً حساساً لمخاطر البلدان ويضع البلاد في ادنى تصنيف ائتماني من حيث جدارته وتعامل العالم الخارجي ماليا معه بشكل سليم وطبيعي .

ج- ان موضوع مخاطر البلدان بات يفوق وعلى نطاق واسع حتى مفهوم المخاطر السيادية Sovereign risk. موضحين بهذا الشأن ان بلادنا قد صنفت منذ العام ١٩٨٢ (بعد الحرب العراقية . الإيرانية ) ضمن مجموعة البلدان عالية المخاطر ، حيث احتل العراق درجة تقييم قدرها ٢٣٪ مقابل بلد مثل السويد الذي احتل درجة تقييم ١٠٠٪ ، وان تسلسل العراق بين المجموعات الدولية حسب درجة مخاطرها قد احتل ١١١ وهي اخر التسلسلات في التصنيف الدولي لمجموعة البلدان عالية المخاطر ، مقابل التسلسل (١) الذي احتلته السويد على سبيل المثال . وعلى هذا الأساس فأن اقراض المصارف الاجنبية لكيانات دولية تخضع لمفهوم مخاطر البلدان يجعلها تتحوط هي بنفسها بأرصدة في حساب الاحتياطي يطلق عليه حساب مخصص احتياطي مخاطر التحويل وهو العامل الذي يرتب على الاقتراض الخارجي لبلدان المخاطر عند اقتراضها من المصارف الخارجية ، فوائد والتزامات عالية ، في وقت ترى المصارف الاجنبية ان ذلك الحساب ( اي حساب مخصص احتياطي مخاطر التحويل) على الرغم من انه عامل مخفف ازاء الخسائر الناجمة عن الديون المعدومة او المتعثرة للقروض الاجنبية ، الا انه في الوقت نفسه امر يرفع من درجة مخاطر الاقراض للبلدان التي تعاني من موضوع مخاطر البلدان المذكور آنفاً مما يرتب شروطاً مجحفة في فرض الفائدة او ترتيبات التسديد او الضمانات وغيرها .

٣-لا يخضع الاستثمار بالاحتياطي الأجنبي في جوهره الى مفهوم الاستثمار المالي او غير النقدي وانما يخضع دوماً الى مفهوم ادارة الاحتياطي عبر استثمار نقدي سائل تقريباً ، شأنه في ذلك شأن استثمار المصارف العراقية لفوائضها النقدية واحتياطياتها في حسابات الودائع لدى البنك المركزي العراقي ، لذلك يطلق على الموجودات الاجنبية وان استثمرت ببعض

اشكال السندات الحكومية الاجنبية العالية التصنيف ، بالاحتياطيات الاجنبية وليس بالاستثمارات . وعليه تصنف الاحتياطيات الاجنبية بنوعين اما هي احتياطيات مدرة للعوائد remunerations او خالية من العوائد وتوضع عادة في حسابات جارية لدى مؤسسات مصرفية دولية وبشكل خاص البنوك المركزية في العالم الصناعي او الاول و بنسبة تزيد على ٩٠٪ .ان الخروج عن هذه الحاضنة الاستثمارية للاحتياطيات الاجنبية عند هذه المرحلة المتحفظة المبكرة في ادارة الخاطر سيتطلب صيغاً أكثر تعقيدا في مجال رسم العلاقة بين العائد والمخاطرة ويقع على عاتق ادارة ما يسمى بصناديق الثروة السيادية.

٤-إن بلادنا التي، مازالت تخضع لقيد مايسمى بمخاطر البلدان country risk كما ذكرنا آنفاً هو أمر قائم على مستويين :

المستوى الاقتصادي : لا تعد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي بالكثيرة لبلد تفوق تحويلاته الخارجية السنوية للقطاع الخاص وحده نحو ٢٦ مليار دولار وهو مستورد صافي لكل شيء تقريباً ويتسم بقاعدة انتاج في اضعف نقطة في تاريخ العراق الاقتصادي وانه مُصدر لسلعة واحدة هي النفط وهي تخضع لتأثير العوامل الخارجية عند اقصى نقطة لها تمثلها اليوم اسواق الطاقة والطلب العالمي فضلاً عن عموم الوضع الاقتصادي الدولي . وعليه فأن التحوط بأحتياطيات اجنبية كالأحتياطيات الراهنة تمثل الحد الادنى امام المخاطر الاقتصادية الخارجية للبلاد وهو امر مازال غير مضمون ومقلق جدا و يقتضي التحسب الشديد له .

أما على المستوى السياسي : فما زال العراق يخضع للأسف الشديد الى بنود مايسمى بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة إذ تصنف بلادنا ، انها لا تضمن الاستقرار وتشكل موضع خطر على ضمان الامن والسلم الدوليين وهو وضع مجحف لا أساس له في اخلاقيات ووقائع القانون الدولي في الوقت الحاضر ويفتقر الى مدونة السلوك في التعامل مع الامم المحبة للسلام والساعية من اجله والتي ياتي العراق في مقدمتها، لذا يعد العراق منطقة حرب وعدم استقرار ضمن تعريفات وبنود هذا الفصل ، اذ مازال يبيح للمنظمة الدولية استخدام القوة ضده ما لم يتم تحوله الى الفصل السادس ليؤدي دوره ضمن الاسرة الدولية في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وهي مهمة نرى انها اساسية في الستراتيجية الوطنية و تعمل الدبلوماسية العراقية على منحها الأولوية في نطاق ستراتيجيتها الراهنة.

٥-كثير ما يثار مقترح نقل الارصدة الاحتياطية الدولية من خارج العراق بشكل مادي وايداعها في خزائن البنك المركزي ، ومن اللافت للنظر انه لا توجد هكذا ممارسة دولية بهذا الشأن ذلك لأرتباط تلك الاحتياطيات بالعالم الخارجي مباشرة وتمثل رافعة التعامل مع العالم عبر القطاع الخارجي، كما ان نقل مليارات عدة بحجم نقدي سائل مسألة لم تعهدها اي دولة تبحث عن الاطمئنان والعيش بسلام في المحيط الدولي وهي لا تقلل في الوقت نفسه من اية مخاطرقد تمثلها ملاحقات قضائية لهذه الاموال حتى وان كانت بالداخل مؤقتاً ويجري نقلها مادياً الى الخارج لأغراض تسوية المدفوعات وتسديد الالتزامات . مع العرض ان تحريك اموال نقدية سائلة الى خارج البلاد هي مسألة باهظة التكاليف (عند تحريكها كموجودات نقدية) لأيداعها في الشبكة المصرفية الدولية عبر وسطاء ومصارف مجازفة . فعلى الرغم من انها تؤدي الى تصديع الجدارة الائتمانية للبلاد الا انها تكرس من مخاطر البلاد لضعف شفافيتها وغموضها ، فضلاً عن ضعف قابليتها في مواجهة الصدمات الخارجية لميزان المدفوعات في حال حدوثها ، لصعوبة تحريك مثل هذه الارصدة الاحتياطية المادية عبر المصارف العالمية بسبب مشكلات اكتنازها كسيولة في الداخل يصعب التصرف بها في الخارج حالاً، علماً ان اية اموال سائلة بهذا الشكل ستستمر في الخضوع للمساءلة أمام الأجهزة الدولية المعنية بمكافحة غسل الاموال واموال الجريمة والارهاب وما ينطوي عليه من كلفة قانونية عند تحريك هكذا موارد سائلة .

٦-يتيح استثمار الاحتياطيات الاجنبية في مصارف مركزية في العالم الاول التمتع بموجودات حكومية اجنبية تدار في محافظ استثمارية ذات درجة عالية من السيولة والسلامة وتوفر في الوقت نفسه عوائد مجدية تتناسب وحجم تلك الاستثمارات وتنوعها . وبهذا فأن الستراتيجية المعتمدة في ادارة احتياطي البلاد الاجنبي تتمتع بأولويات تتمثل في الحفاظ الآمن عليها وسلامتها وتقليل المخاطر الناجمة عن الاهتزازات الاقتصادية التي يولدها الاختلال الاقتصادي العالمي ، مع ضمان عوائد معقولة تتناسب وحجم تلك الاحتياطات عبر تنويع دقيق للمحفظة الاستثمارية الخارجية الوطنية عبر تنويعها بالعملات والموجودات الحكومية العالية الاستقرار . وتسعى السياسة النقدية ضمن خطوطها العامة إلى توفير السيولة اللازمة من النقد الاجنبي لأداء مدفوعات العراق الدولية ومواجهة التزاماته وتمكين سياسة سعر صرف الدينار العراقي من تحقيق مستوى مستدام من استقرار الدخل الفردي ومستويات المعيشة فضلا عن تعظيم التنمية والرفاهية الاقتصادية وتوفير المناخ الملائم لديمومتهما .

## ثمة مسألتان لابد من تداركهما باستمرار :

اولهما : في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق وبناء مرتكزات قوية ومستقرة للاقتصاد الحر وعلى وفق ما نص عليه الدستور ، فان السياسة النقدية هي ليست في وضع التعامل بصورة معكوسة في هذه المرحلة اللاحقة ، ذلك بالتغافل عن النتائج التي افرزتها النفقات العامة في المرحلة الاولى ، ووضع الامور بصورة معكوسة خارج سياقاتها ، عبر التعامل مجددا في معالجة احتياجات الموازنة العامة وسد العجز في متطلباتها التمويلية اللاحقة من احتياطات البلاد الساندة للاستقرار وتجنيبها افرازات النفقات العامة السابقة التي تتسبب في تعظيم مناسيب السيولة المحلية وتوليد قوى طلب تضخميه مهددة للاستقرار الاقتصادي.

ان مثل هذا التوجه العكسي بالعودة ثانية إلى موارد النقد الاجنبي بعد ان تم ابتياعها للبنك المركزي العراقي وجرى صرف ما يقابلها من العملة المحلية في المرحلة الاولى عبر نفقات الموازنة العامة سيكون من دون شك استقطاع من احتياجات السوق وحصته من النقد الاجنبي واضعاف لغطاء العملة الوطنية ، فضلاً عن كونه تعطيلاً مباشراً لسياسات البنك المركزي العراقي في رفع القدرة الشرائية للدينار العراقي وتعزيز سعر صرفه ازاء الدولار، الذي يقتضي توافر موارد بالعملة الاجنبية باستمرار هدفها خلق دينار قوي ووضع اقتصادي مستقر يؤدي الى الرفاهية بصورة مستمرة وهي مهمة ارتكازية في بناء الامن الاقتصادي الوطني والدفاع عن استقرار الاقتصاد العراقي ضد الصدمات الخارجية لأطول فترة ممكنة.

لذا فان اتاحة اي فرصة لاقتطاع العملة الاجنبية مباشرة من احتياطيات البنك المركزي العراقي لتغطية مصاريف حكومية مباشرة على حساب استقرار السوق المحلية او تقييد احتياجاتها ، هو سياق سيبدأ ولن ينتهي الا باستنفاد الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي او جعله في وضع ضعيف لا يتماشى مع احتياجات ومتطلبات الاحتياطي الاجنبي ودوره في تعزيز بنيان الاستقرار الاقتصادي الكلي المرغوب، وهي سياسات سبق للعراق ان مارسها في عقود سابقة ومازالت البلاد تجني نتائجها السالبةعلى مستوى الاقتصاد السياسي للاستقرار والتنمية .

ثانيهما : لابد من حل مشكلات البلاد المالية العالقة مع الاسرة الدولية بالحوار والتواصل والتفاهم ولامحال من اهمية تطبيع العلاقات مع الاسرة الدولية والمحيط الاقليمي بالوسائل الدبلوماسية السياسية وتوفير الحماية للأرصدة العراقية الخارجية والبحث عن حلول جذرية تعد الاكثر نجاحاً في تفادي الحراك السلبي او الانغلاق عن المجتمع الدولي وتفادي العودة الى اجواء العزلة عن العالم وهو الامر الذي غادره العراق منذ شروعه في بناء دولته الجديدة.

لما تقدم ، نرى ضرورة ان تأخذ السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي مساراتها الصحيحة من دون استسهال التمويل المباشر من احتياطيات البنك الاجنبية خارج عمليات السوق وتوازناته. وبخلاف ذلك، فان سوقاً سوداء ستظهر بقوة لا محال ، وستساعد على ارباك الاقتصاد العراقي والعودة به الى عهود التضخم الجامح وزيادة معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشة وتوليد حالة من الارتباط المباشر لقيمة الدينار العراقي باسعار صرف تلك السوق ، مما قد تسحب قطاعات الاقتصاد العراقي برمتها وميكانيكية الاسعاركلها الى صفوف المضاربين وقراراتهم على حساب توليد حالة مستمرة من اللااستقرار ، التي عادةً ما تتسبب فيها تلك السوق غير المنضبطة لتجعل من السياسة الاقتصادية عموماً والسياسة النقدية خصوصاً مجرد ظاهرة ملحقة او تابعة لتصرفاتها وقراراتها ، وهو امر خطير سبق للاقتصاد العراقي ان خاض تجربتها في العقود السابقة ، حيث تعرض فيها امن البلاد الاقتصادي الى اسوأ المخاطر و حصد الشعب العراقي نتائج داكنة لسياسات خاطئة مورست على مدى ثلاثة عقود من العزلة و العداء والتصادم مع العالم الخارجي.

■ د.مظهر محمد صالح
مستشار البنك المركزي العراقي

الاقتصادي | العدد (1708) السنة السابعة - الثلاثاء (26) كانون الثاني 2010

# البرلمان العراقي والتنمية الاقتصادية

■ الدكتورة عامرة البلداوي

منذ عام ٢٠٠٦ بداية اعمال مجلس النواب العراقي الحالي والى يومنا هذا ما تزال أولويات العراق هي استتباب الامن ومكافحة الارهاب فضلا عن الاهتمام المتزايد بترسيخ الوحدة الوطنية والمصالحة وتثبيت النظام السياسي الجديد.

وفي ظل التحديات الخطيرة التي مر بها العراق خلال السنوات الاربع لهذا المجلس النيابي لم يكن الاقتصاد والتنمية ذات اولوية مهمة في تشريعات مجلس النواب ومشاركات أعضائه في تقييم النشاط الاقتصادي للدولة او في اللجان الوطنية المشكلة لتنمية القطاعات المختلفة ، الا انه برغم ذلك فقد انجزت تشريعات تعبد الطريق نحو اقتصاد السوق وآلياته وهي على قلتها الا انها ذات اهمية كبيرة تستحق الوقوف عندها وبيان اهميتها وتحليلها ويمكن تصنيف الفعاليات التشريعية في هذا المجال الى الآتي:

١- **تشريعات في مجال الاستثمار:** لقد افتقدت تشريعات الدولة العراقية الى قانون حديث للاستثمار حيث كان هناك قانون الاستثمار العربي الذي لم يشرع الا عام ٢٠٠٢ والذي يسمح للمستثمرين العرب فقط بفرص الاستثمار في العراق كما انه يضع الضوابط المتشددة والتي اصبحت لاتتناسب مع الامتيازات التي تقدمها قوانين الاستثمار في المنطقة للمستثمرين، ولذا فقد كان من اولويات اللجنة الاقتصادية السعي إلى تشريع قانون للاستثمار عام يمنح امتيازات وحقوقاً للعراقي والأجنبي.

فشرع قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ واهم مافيه:

أ- انشاء الهيأة الوطنية للاستثمار التي تعنى بوضع السياسة الاستثمارية ووضع الخريطة الاستثمارية للعراق فضلا عن انشاء هيآت محلية للاقاليم والمحافظات.

ب- بيان التسهيلات والامتيازات والاعفاءات المقدمة للمستثمرين.

ج- بيان الالتزامات على المستثمرين.

وقد كان لهذا القانون اهمية كبيرة في بدء بناء بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار وبالرغم من ان هذا القانون لم يكن سببا كافيا في فتح باب الاستثمار الا ان ماجاء بعد ذلك وخصوصا خلال السنتين الاخيرتين من مؤتمرات لتشجيع الاستثمار داخل العراق وخارجه والتعرف على مشاكل المستثمرين وسيرعجلة الاستثمار في المحافظات أوضح أهمية تعديل القانون بأضافة وتعديل بعض المواد و الفقرات فضلا عن تقديم امتيازات جديدة اخرى للمستثمرين الا انه مازال هناك عدد من القوانين الداعمة للاستثمار والساندة لهذا القانون لابد من تعديلها لاكمال البيئة التشريعية مثل تشريعات تتعلق بالكمارك والشركات والضرائب والمصارف وغيرها .

وفي الاطار نفسه فقد شرع البرلمان قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧ هذا القانون يهدف الى تشجيع القطاع الخاص وتحريك الاستثمار للمشاركة في التنمية الاقتصادية وبناء قاعدة صناعية من خلال الدخول في نشاط تصفية النفط الخام . ان اهم ما حققه هذا القانون إضافة الى ما اشرنا اليه من تشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي هو الزام الشركات المستثمرة بتشغيل عمالة عراقية بما لايقل عن ٧٥٪ من مجموع العاملين فيها لامتصاص البطالة وتوفير فرص عمل جديدة في شركات استثمارية .

وفي الاطار نفسه وباتجاه تشجيع الاستثمار شرع البرلمان قانون انضمام العراق الى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ( MEGA ) رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٧ وبهذا يفسح المجال لخلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين بما تضمنه هذه الوكالة وللدول الاعضاء المنضمين اليها وبما يعزز فرص التنمية .

٢- **قوانين اقتصادية للمنتج والمستهلك:** وردت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب حزمة من مشاريع قوانين اقتصادية مهمة للمنتج والمستهلك والسوق خاصة وان العراق يمهد لدخوله في منظمة التجارة العالمية وهو حاليا بصفه مراقب ويواصل مفاوضاته بشأن الدخول التي من متطلباتها تكييفه للتشريعات الاقتصادية ذات العلاقة بما يتلاءم والاتفاقيات الدولية ومن هذه التشريعات :

أ- قانون حماية المستهلك : الذي تم تشريعه مؤخرا وهو سيؤسس الى ثقافة جديدة يكون للمستهلكين فيها قرارهم المؤثر في السوق وليس على حساب العرض والطلب فقط بل على اساس النوعية والجودة وخدمات افضل . واهم ما في القانون انشاء مجلس حماية المستهلك الذي يقع على عاتقه وضع السياسات والبرامج الكفيلة بحماية المستهلك و الاهتمام بشكاوى المستهلكين والتحقيق فيها من خلال لجانه واتخاذ القرارات بشأنها والعمل على ضمان حقوق المستهلكين والتعريف بها وحمايتها من الممارسات غير المشروعة ورفع مستوى الوعي الاستهلاكي ويعمل على التعريف والتعاون مع جمعيات حماية المستهلك وهي جمعيات أنشئت حديثا في العراق وبحاجة للدعم وتوضيح المهام.

ب- قانون حماية المنتجات العراقية : ان من نتائج التحول الى اقتصاد السوق هو فتح الباب امام استيراد السلع وفي الوقت الذي يرغب العراق بهذا التحول الا ان ذلك لابد ان يحصل بما لا يضر بالمنتوج المحلي والصناعة الوطنية والقطاع الخاص المحلي. وتعاني منتجاتنا الوطنية حاليا من الكساد بسبب دخول بضائع مشابهة من مناشئ مختلفة وبأسعار اقل من سعر المنتوج المحلي وذلك عادة ما يحصل نتيجة دعم الدول لبعض منتجاتها فتكون رخيصة الثمن وتصدر الى الخارج بأسعار زهيدة يتهافت عليها المستهلك بأعتبارها بضائع مستوردة الا انها قد لا تكون بالنوعية المطلوبة . ويحق للدول ان تضع معايير وضوابط على استيراد بعض البضائع التي تنتج محليا بما لا يشكل تهديدا وإضعافا لتنافسية المنتوج المحلي، كما يتعرض العراق لسياسة الاغراق من الدول المجاورة بسبب سياسة الانفتاح في الاستيراد . ان قانون حماية المنتجات العراقية يحدد آليات حماية المنتجات والصناعة العراقية من الممارسات الضارة المتمثلة بالاغراق والزيادات غير المبررة من الواردات للسوق العراقية ودعم الدول لمنتجاتها الموردة الى العراق، وهذا ما يعمل به عالميا فقد قامت الصين مؤخرا بأتخاذ

اجراءات احترازية تتضمن فرض رسوم حماية متفاوتة على توريد مادة الميثانول من المملكة العربية السعودية وماليزيا واندونيسيا ونيوزيلندا لاغراق اسواقها بها مما قد يسبب خسائر لمنتجين محليين وفي ذات الوقت فأن العربية السعودية بادرت الى اتخاذ موقف مشابه اتجاه بضائع صينية منافسة ضمن سياسة المعاملة بالمثل.

ان مايوفره هذا القانون من ممارسات تسهم في توفير بيئة لبناء صناعة وطنية قادرة على المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية يجعله من اهم القوانين التي تم التصويت عليها مؤخرا في البرلمان.

ج- قانون التعريفة الكمركية : وهو قانون حديث وبتشريعه سيتم الغاء قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ وقوانين اخرى وضعتها سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة مثل قانون تحرير التجارة لسنة ٢٠٠٤ الذي من خلاله رفعت جميع الرسوم عن البضائع الواردة الى العراق في الوقت الذي اصبحت الصناعة المحلية شبه متوقفة او لا يمكنها منافسة غزو البضائع الاجنبية التي تدخل العراق من دون رسوم او مواصفات او أي محددات مما اضر ببعض الصناعات الرابحة والمهمة في العراق وكانت سببا في هروب القطاع الخاص العراقي ورؤوس الاموال العراقية، كما ان هذا القانون قد تم صياغته بما ينسجم مع متطلبات الدخول في منظمة التجارة العالمية من حيث تنظيم جداول الرسوم الكمركية حسب نظام دولي شائع الاستخدام وهو النظام العالمي المنسق . وقد صوت البرلمان مؤخرا على هذا القانون ونأمل ان يأخذ طريقه للتنفيذ.

د- قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار: لاول مرة يشرع في العراق قانون لتشجيع المنافسة في مجال الانشطة التجارية وحسب آليات السوق ومنع الممارسات الاحتكارية وقد يكون العراق سادس دولة عربية تشرع قانون لهذا الغرض الذي على اساسه سيتم تشكيل مجلس للتنافسية ومنع الاحتكار . ان نشر ثقافة المنافسة وحمايتها وتشجيعها ووضع قواعد لها ومنع احتكار السلع و الخدمات مما يسبب الاضرار بالمستهلكين هي من مهمات هذا المجلس ، ومن المتوقع ان يؤدي تشريع هذا القانون الى تشجيع القطاع الخاص وانتاجيته ورفع نسبة مساهماته في الناتج الاجمالي المحلي وتحسين جودة البضائع وتخفيض الكلفة والاسعار وفي ذلك دعم للاقتصاد الوطني .

٣- **مشاركة اعضاء البرلمان العراقي في لجان لها علاقة بالتنمية:**

في زحام المهمات وتزاحم الشأن الاقتصادي مع الشؤون الاخرى المهمة في العراق فأن هناك العديد من الخطط التنموية الموجهة نحو قطاعات وشرائح خاصة يجري انجازها حاليا وكان لمجلس النواب العراقي بلجانه المختلفة اهتمام ومشاركة وحضور فاعل ومنها ستراتيجية التنمية للشباب ، وخطة التنمية الخمسية للدولة واستراتيجية التخفيف من الفقر واللجنة العليا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية . ولعل اهم ما انجز من هذه الخطط هو ستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق التي بينت من خلال مراحل انجازها نسبة الفقراء في العراق وفجوة الفقر كما اعدت الستراتيجية ومن خلال منهجية الاطار المنطقي لبنائها ستة محاور للارتقاء بواقع الفقراء في العراق وهي توفير دخل اعلى من العمل للفقراء، تحسين اوضاعهم الصحية والتعليمية ، وتوفير بيئة وواقع سكن افضل مع توفير حماية اجتماعية فعالة لهم . وقد شارك في اللجنة العليا لبناء ستراتيجية التخفيف من الفقر ممثلون عن معظم المؤسسات الحكومية ذات العلاقة و ٣ من اعضاء مجلس النواب من اللجنة الاقتصادية واللجنة المالية ولجنة التربية والتعليم. من المؤمل ان ينجز من خلال هذه الستراتيجية ( التي تمت بالتعاون بين العراق والبنك الدولي ) العديد من المشاريع الموجهة للفقراء.

٤- قوانين الموازنة العامة والاستثمار الحكومي : في غياب خطط اقتصادية متوسطة وبعيدة المدى فأن الموازنة العامة للدولة التي تناقش وتقر سنويا في مجلس النواب تعد خطة تنمية سنوية تكرس فيها الدولة ايراداتها لتثبيت ودعم الاولويات . تتألف الموازنة العامة من جزءين أساسيين الإيرادات والنفقات ( المصروفات) كما ان النفقات تتكون من جزءين نفقات جارية (تشغيلية) تتضمن الاجور والرواتب ومايُنفق على شراء الموجودات والصيانة وغيرها، أما الجزء الثاني من النفقات فهي الاستثمارية والتي يعول عليها في مجال تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات . ومع تغير النظام بأتجاه اللامركزية واعطاء المحافظات صلاحيات ادارية ومالية واسعة حسب قانون المحافظات فأن قوانين الموازنة توزع التخصيصات الاستثمارية الى جزءين الأول للاستثمار الحكومي الذي تنهض به وزارات الدولة التي تعمل على انفاق تلك التخصيصات في تنفيذ مشاريع استثمارية في المحافظات، أما الجزء الثاني فهو تخصيصات تنمية الاقاليم والمحافظات التي تعد جزءاً من النفقات الاستثمارية يتم تقسيمها على المحافظات حسب عدد سكانها بعد استقطاع ١٧٪ حصة اقليم كردستان . ان مجلس النواب وخاصة اللجنتين ذات العلاقة ( المالية والاقتصادية ) تعملان على دراسة قانون الموازنة العامة سنويا وتقدمان تقريريهما ومقترحاتهما بأتجاه تعزيز تخصيصات بعض القطاعات حسب الدراسة والمتابعة مع الجهات التنفيذية . وقد مرت قوانين الموازنة على مدى السنوات الاربع بجدل كبير ونقاش يصل احيانا الى تأخير اقرار الموازنة أشهر عدة الا ان المجلس يزداد في كل عام ومن خلال اللجنتين المعنيتين يزداد خبرة في دراسة الموازنة ونضجا في اتخاذ القرار ومعرفة بوسائل الضغط على الحكومة بأتجاه التغيير والإصلاح.

ان مسؤولية مجلس النواب في التصويت على الموازنة من اهم ادوار المجلس بأتجاه التنمية الاقتصادية اذا علمنا ان معدل ٩٠٪ من ايرادات الموازنة تأتي من ايرادات بيع النفط الخام وان هذه الايرادات هي التي تمول مشاريع العراق الستراتيجية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وقد وضح الدستور العراقي دور المجلس من خلال الفقرة ثانيا من المادة -٦٢- بأجراء المناقلة بين ابواب وفصول الموازنة وتخفيضها او زيادتها.

× عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب

# اقتصاد اليونان القديمة

■ إعداد / المدى الاقتصادي

كان الاقتصاد في اليونان القديمة يقوم على العديد من النواحي ، فقد اشتهرت بلاد اليونان بالزيتون ومنتجاته وكذلك الكروم والنبيذ ، بالتالي فانها بدأت بعد استعمال حاجات مدنها من تلك المنتجات .

وبدأت بالتفكير في التصدير للبلدان المجاورة حيث ربطت بين الزراعة والتجارة من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت الفضة من اهم المعادن الموجودة في بلاد اليونان واستلزم بحكم طبيعة بلاد اليونان الجغرافية الاستعانة بالبحر كوسيلة من وسائل النقل الارخص والآمن وقامت صناعة السفن وبدأ الاهتمام بتقوية الأسطول البحري لحماية طرقها التجارية.

## الصناعة

كانت الصناعة في اليونان القديمة وإن كانت صغيرة في حجمها دقيقة شديدة التخصص في نوعها ، فقد كانت تستخرج الرخام وغيره من الحجارة من محاجرها ، وتصنع آلافاً من أشكال الأنية الخزفية ، وكانت تدبغ الجلود في مدابغ كبيرة كالتي يمتلكها كليون منافس بركليز و أنيتس الذي وجه التهمة إلى سقراط. وكان من أهلها فوق ذلك صانعو العربات ، وبناءو السفن وصانعو السروج وسائر عدد الخيل ، والحذاءون ، وكان من صانعي السروج مَن لا يصنعون إلا الأعنة ومن الحذائين مَن اختصوا بصنع أحذية الرجال أو النساء. وكان من المشتغلين بحرف البناء نجارون وصانعون للقوالب ، وقاطعون للأحجار ، ومشتغلون بالمعادن ، ومصورون ، وطالون للجدران والأخشاب. وكان فيها حدادون وصانعون للأسياف والدرو ع، والمصابيح ، والقيثارات ، والطحّانون ، والخبازون ، والوزامون والسماكون- وجملة القول أنها كانت تحتوي على كل ما تطلبه الحياة الاقتصادية الكثيرة العمل المتنوعة الأشكال ، غير الآلية أو المملة.

وكانت أرض أتكا تنتج المعادن والوقود كما تنتج الطعام ، وكان الأهلون يضيئون بيوتهم بمصابيح جميلة المنظر ، ومشاعل يستخدمون فيها زيت الزيتون المكرر أو . الراتينج- أو بالشموع، وكانوا يدّفئون بالخشب الجاف أو الفحم الخشبي ، يحرقونه في مواقد متنقلة.

## نشأة التجارة

ازدهرت التجارة في اليونان القديمة من عام ٤٨٠ إلى ٤٣٠ كما لم تزدهر في المستقبل إلا بعد أن قضى بمبي على القرصنة في عام ٦٧. وكانت أرصفة بيرية ومخازنها ، وأسواقها ومصارفها تقدم للتجارة كل ما تستطيعهُ من أسباب التيسير ؛ وسرعان ما أضحى هذا الثغر النشيط العامل أهم مراكز التصدير وإعادة الشحن للتجارة المتبادلة بين الشرق والغرب. وفي ذلك يقول سقراط: " لقد كان من اليسير أن يبتاع الإنسان في أثينا جميع ما يصعب عليهِ أن يجدهُ إلا في أماكن متفرقة سلعة منه في هذه المدينة وسلعة في تلك ". ويقول توكيديدس: " إن عظمة مدينتنا تجذب غلات العالم كله إلى مرفئنا ، حتى أصبحت ثمار البلاد الأخرى من مواد الترف المألوفة للأثيني كثمار بلده نفسه ". وكان التجار يحملون من بيرية ما تنتجه حقول أتكا وحوانيتها من الخمور ، والزيت ، والصوف ، والمعادن ، والرخام ، والخزف ، والأسلحة ، ومواد الترف ، والكتب ، والتحف الفنية ؛ ويأتون إلى بيرية بالحبوب من بيزنطية ، و سوريا ، و مصر ، و إيطاليا ، و صقلية ؛ وبالفاكهة والجبن من صقلية و فينيقية ، وباللحوم من فينيقية و إيطاليا ؛ والسمك من البحر الأسود ؛ والنّقل من بفلاجونيا ؛ والنحاس من قبرص؛ والقصدير من إنكلترا؛ والحديد من شواطئ بحر البنتس ؛ والذهب من ثاسوس وتراقية؛ والخشب من تراقيا و قبرص ؛ والأقمشة المطرزة من بلاد الشرق الأدنى؛ والصدف والكتان والأصباغ من فينيقية؛ والتوابل من قورينة ؛ والسيوف من خلقيديا؛ والزجاج من مصر ؛ والقرميد من كورنث ؛ والأسرة من طشيوز وميليطس ؛ والأحذية والبرنز من اترويا ؛ والعاج من بلاد الحبشة ؛ والعطور والأدهان من بلاد العرب ؛ والرقيق من ليديا و سوريا و سكوذيا.

ولم تكن المستعمرات أسواقاً فحسب ، بل كانت فوق ذلك وكالات شحن ترسل البضائع الأثينية إلى الداخل ، ومع أن مدائن أيونيا قد اضمحلت في القرن الخامس قبل الميلاد لأن التجارة التي كانت تمر بها من قبل تحولت إلى البروبنتس وكاريا أيام الحرب الفارسية وبعدها ، فإن إيطاليا وصقلية قد حلتا محلها وأصبحت بلادهما ثغوراً لتصدير ما زاد عن الحاجة من غلات بلاد اليونان الأصلية وسكانها ، وفي وسعنا أن نقدر قيمة تجارة بحر إيجة الخارجية إذا عرفنا أن حصيلة ضريبة الخمسة في المئة المفروضة على صادرات مدن الإمبراطورية الأثينية وواردتها قد بلغت في عام ٤١٣ ألفاً ومئتي وزنة ، ومعنى هذا أن التجارة قد بلغت قيمتها ١٤٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال أمريكي في ذلك العام.

وكان الخطر الكامن وراء هذا الرخاء هو اعتماد أثينا اعتماداً متزايداً على الحبوب المستوردة من خارجها ؛ ومن ثم كان حرصها على السيطرة على مضيق الهلسبنت والبحر الأسود ، وإصرارها على استعمار السواحل والجزائر الواقعة في طريقها إلى المضايق ، وحملتها المشؤومة على مصر عام ٤٥٩ ، وعلى صقلية في عام ٤١٥. واعتمادها هذا هو الذي أغراها بتحويل حلف ديلوس إلى إمبراطورية أثينية ؛ ولما دمر الأسبارطيون الأسطول الأثيني في مضيق الهلسبنت عام ٤٠٥ ، كان لابد أن تعاني أثينا آلام الجوع وأن تستسلم نتيجة لهذا التدمير، غير أن هذه التجارة هي التي جلبت الثراء لأثينا، وكانت مع خراج إمبراطوريتها عماد رقيها الثقافي، ذلك أن التجار الذين كانوا ينتقلون مع بضائعهم إلى جميع بقاع البحر الأبيض المتوسط كانوا يعودون إليها بنظرات إلى الحياة تختلف عن نظراتهم قبل خروجهم من بلدهم، وبعقول متيقظة متفتحة؛ وكانوا يأتون معهم بأفكار وأساليب جديدة، يحطمون بها القيود القديمة والخمول القديم، ويستبدلون بالتحفظ الأسري الذي هو من طابع الأرستقراطية الريفية نزعة فردية تقدمية هي طابع الحضارة التجارية. وفي أثينا التقى الشرق بالغرب وبفضل هذا الالتقاء خرج كلاهما من أساليبه المألوفة العتيدة ، وفقدت الأساطير القديمة سيطرتها على نفوس الناس ، وزاد الفراغ، وشُجع البحث، ونشأ العلم والفلسفة ، وأضحت أثينا أكثر مدن زمانها حيوية ونشاطاً.

## النظام النقدي

كانت ثاني مشاكل التجارة هي العثور على واسطة للتبادل يثق الناس بها ، فقد كان لكل مدينة نظامها الخاص في الموازين والمقاييس ، وعُملتها التي لا تشاركها فيها مدينة أخرى. وكان على الإنسان عندما يصل إلى أحد التخوم التي تكاد تبلغ المئة عداً أن يبدل نقوده وأن يكون على حذر في هذا التبديل لأن كل حكومة يونانية ، عدا حكومة أثينا ، كانت تسلب الأجانب عنها أموالهم بتخفيض قيمة نقدها. وفي ذلك يقول يوناني لم يشأ أن يُعرف اسمُه "كان التجار في معظم المدن يضطرون أن ينقلوا على سفنهم بضائع وهم عائدون إلى مدنهم لأنهم لم يكن في وسعهم أن يحصلوا على نقود ذات نفع لهم في أي مكان آخر".

وكانت بعض المدن تسك نقوداً من خليط من الذهب و الفضة ، وينافس بعضها بعضاً في إنقاص ما في هذا الخليط من الذهب. أما الحكومة الأثينية منذ أيام صولون فقد أخذت على نفسها تشجيع التجارة إلى أقصى حد بإيجاد عملة موثوق بها طبعت عليها بومة اثينا ؛ وكان قولهم: "يُأخذ البوم إلى أثينا" وهو المثل اليوناني المقابل لقول الإنكليز "يحمل الفحم إلى نيوكاسل" وإذا كانت أثينا قد أبت خلال صروف الدهر أن تخفض من قيمة درخماتها الفضية ، فقد كانت سائر بلاد البحر الأبيض المتوسط تقبل وهي راضية هذه (البومات) التي أخذت تحل شيئاً فشيئاً محل العملة المحلية في جزائر بحر إيجة. وكان الذهب في هذه المرحلة لا يزال سلعة تجارية تُباع بالوزن ، ولم يكن وسيلةً يُستعان بها على الاتجار ، ولم تكن أثينا تسكّه عملة إلا في حالات الضرورة النادرة ، وكانت النسبة المعتادة بينه وبين الفضة كنسبة ١٤ إلى ١. وكانت أصغر النقود الأثينية تُسك من النحاس ، وكانت ثماني قطع منها تكوّن أبولة – وهي عملة من الحديد أو البرونز سُميت بهذا الاسم لمشابَهتها للأظافر أو السفود. وكانت ست أبولات تكوّن الدرخمة أي الحفنة ؛ والدرخمتان تكوّنان استاتر Stater والمئة درخمة تكوّن مينا Mina وستون مينا تكوّن وزنة Talent وكانت الدرخمة في النصف الأول من القرن الخامس يُبتاع بها بشل Bushel من الحبوب ، كما يباع بالريال الأمريكي في القرن العشرين.

ولم يكن في أثينا عملة ورقية ، ولا صكوك حكومية ، ولا شركات محاصة ، ولا مصفق للأسهم والسندات، لكن أثينا كان فيها مصارف مالية لاقت صعاباً شديدة في توطيد دعائمها لأن الذين لم تكن بهم حاجة إلى القروض يندون بالربا ويرونه جريمة ، ويتفق معهم الفلاسفة في هذا الحكم. وكان الأثيني العادي في القرن الخامس ممن يكنزون المال ، فكان إذا ادخر شيئاً منه آثر أن يُخبئه بدل أن يودعه في المصارف.

وكان بعض الناس يقرضون مدخراتهم نظير رهون بفائدة تتراوح بين ١٦-١٨ في المئة ، ومنهم مَن يقرضونها من غير فائدة إلى أصدقائهم ، أو يودعونها في خزائن الهياكل. وكانت الهياكل تعمل عمل المصارف فتقرض المال إلى الأفراد والحكومات بفائدة معتدلة ، وكان هيكل أبلو في دلفي إلى حد ما مصرفاً دولياً لجميع بلاد اليونان. ولم تكن الحكومات تقترض من الأفراد ، ولكن الدول كانت في بعض الأحيان يقرض بعضها بعضاً. وفي القرن الخامس بدأ مبدل النقود الجالس أمام منضدته( يقبل المال وديعة لديه ، ويقرضه للتجار بفوائد يتراوح سعرها بين ٢ و ٣٠ في المئة حسب ما تتعرض له من الأخطار. وبهذه الطريقة أصبح ذلك الصراف مصرفياً ، وإن كان قد احتفظ إلى آخر تاريخ اليونان باسمه الأول (صاحب المنضدة Trapezite). وقد أخذ أساليبه عن بلاد الشرق الأدنى ، وحسّنها ، ونقلها إلى روما فأسلمتها هذه إلى أوروبا الحديثة. وما كادت الحرب الفارسية تضع أوزارها حتى أودع ثمستكليز سبعين وزنة (٢٤٠,٠٠٠ ريال أمريكي) عند فيلوستفانوس المصرفي ، بنفس الطريقة التي يعمل بها المغامرون السياسيون لدينا هم في هذه الأيام وهذه أول إشارة معروفة للأعمال المصرفية خارج المعابد في تاريخ اليونان.

## انشاء المصارف

لما آذن هذا القرن بالانتهاء أنشأ أنتسثنيز Antisthenes وأرخستراتس المؤسسة التي أضحت في عهد باسيون Pasion أشهر المصارف اليونانية التي يملكها الأفراد ، وعن طريق هؤلاء الصيارفة كانت الأموال تتداول بحرية وسرعة أكثر من تداولها قبل وجود هذا النظام، وكانت لهذا تيسر من الأعمال أكثر مما كانت تيسره قبل وجودهم. وبفضل هذا التيسير راجت التجارة الأثينية واتسعت أسواقها ونشطت أكثر من ذي قبل. وكانت التجارة، لا الصناعة ولا الأعمال المالية، روح الاقتصاد الأثيني، ذلك أنه وإن ظل الكثيرون من المنتجين حتى ذلك الوقت يبيعون منتجاتهم إلى المستهلك مباشرةً، فإن عدداً متزايداً منهم كان في حاجة إلى وساطة السوق التي كانت وظيفتها شراء السلع وخزنها حتى يستعد المستهلك لشرائها. وبهذه الطريقة نشأت طبقة من بائعي التجزئة يعرضون بضائعهم في شوارع المدن، أو في مؤخرة الجيوش، أو في الأعياد والاحتفالات العامة، أو يعرضونها للبيع في حوانيت أو (أكشاك) في الأماكن المزدحمة أو غير المزدحمة في المدن. وكان الأحرار والغرباء والأرقاء يذهبون إلى هذه الأماكن ليساوموا التجار ويبتاعوا ما تحتاجه البيوت. وكان من أقسى القيود المفروضة على النساء (الحرائر) في أثينا أن العادات لم تكن تبيح لهن أن يخرجنَ إلى الأسواق ليشترين منها حاجتهنَ. وتقدمت التجارة الخارجية لبلاد اليونان أسرع من تقدم التجارة الداخلية نفسها، لأن الدولة اليونانية أدركت مزايا توزيع العمل بين بعضها البعض الآخر فتخصصت كل منها في إنتاج نوع من المنتجات. فصانع الدروع مثلاً لم يعد ينتقل من مدينة إلى مدينة تلبية لطلب مَن يحتاجه، بل أخذ يصنع دروعه في حانوته ويبعثُ بها إلى أسواق العالم القديم. وهكذا انتقلت أثينا في قرن واحد من الاقتصاد المنزلي- الذي يصنع فيه كل منزل جميع ما يحتاجهُ تقريبا- إلى الاقتصاد الحضري- الذي تصنع فيه كل مدينة جميع ما تحتاجه تقريبا- ثم إلى الاقتصاد الدولي- الذي تعتمد فيه كل دولة على ما تستورده من غيرها ، والذي لا بد لها فيه أن تصدر من السلع ما تؤدي به أثمان وارداتها.

## مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

☐ **السوق الأولية** (Primary Market):
هي السوق التي تباع فيها الاصدارات الجديدة من الاوراق المالية مثل الاسهم وتذهب حصيلة البيع الى الشركة المصدرة والسوق الثانوية هي التي يتم تداول الاوراق المالية بعد شرائها من الشركة المصدرة.

☐ **التقادم**
اصطلاح قانوني ينطبق مضمونه على السياسة والاقتصاد، وتقادم العهد يعني (مضي الزمن الطويل على وجود الشيء) فيصبح التقادم او مضي المدى احد الطرق لاكتساب الملكية او إسقاط الحق بمرور الزمن، ويحدث اللجوء الى مبدأ القادم المكتسب او المسقط عندما تعمد احد الدول مثلا الى وضع يدها على إقليم معين تملكه دولة أخرى، وتمارس اعمال السيادة عليه بشكل متواصل.

☐ **التوكيل** (Proxy):
هو اقرار مكتوب من مساهم يعين فيه شخصاً آخر للتصويت بدلاً منه في اجتماعات الجمعية العمومية للشركة.

☐ **أمر بيع** (Put):
هو خيار ببيع كمية معينة من الاسهم بسعر محدد خلال وقت محدد.

☐ **أرباح محتجزة** (Retained Earnings):
هو المبلغ الباقي من الارباح بعد دفع كوبونات الاسهم، وهي تتراكم كما انها تعتبر اضافة الى رأس المال الموجودة عند بدء الشركة..

☐ **السوق الثانوية** (Secondary Marker):
حيث يتم تداول الاوراق المالية بعد الاصدار المبدئي وتذهب الاموال الناشئة من التداول الى المتداولين والبائعين وليس الى الشركة التي قامت اصلاً بالاصدار. وتتضمن الاسواق الثانوية كالامن البورصات والاسواق الفعلية غير النظامية حيث يتم التداول عبر الحواسب الآلية وخطوط الهاتف.

☐ **الهامش** (Margin):
هو المبلغ الذي يودعه في حساب خاص يحتفظ به لدى سمسار الاوراق المالية ويقوم العميل باستخدام الاموال الموجودة في حساب الهامش مع الاموال المقترضة من السمسار لشراء الاوراق المالية (ويطلق على هذا الشراء على الهامش او الشراء الهامشي).

☐ **صناديق الاستثمار** (Mutual Funds):
تقوم هذه الصناديق بتجميع الاموال من كثير من المستثمرين، ويقوم مديرو الصندوق باستثمار هذه الاموال في انواع معينة من الاوراق المالية وتعتبر صناديق سوق النقد نوعاً من صناديق الاستثمار.

☐ **صافي الدخل** (Net Income) :
هو الخط الاخير، في قائمة الدخل، بعد دفع جميع الاشياء الاخرى بما فيها الضرائب، او الباقي بعد خصم جميع المصروفات من اجمالي الايرادات ويتم دفع كوبونات الاسهم من صافي الدخل.

☐ **صافي القيمة** (Net Worth):
حقوق الملكية او سعر السوق العادل لجميع الاصول والالتزامات كافة.

الاقتصادي | العدد (1708) السنة السابعة - الثلاثاء (26) كانون الثاني 2010

# سوق الأسهم المالية

(١٧)

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

## العروض الثانوية

عندما يجني أحد الأعمال التجارية الأموال مسبقا من العرض العلني الاول تقوم الشركة بإصدار المزيد من الاسهم و جني أموال إضافية، فلربما تنوي الشركة توسيع خطها الانتاجي أو تنوي القيام بفتح متاجر جديدة في المدن الأخرى، فيدعى عرض السهم في هذه الحالة العرض الثانوي بالاشارة الى ان الشركة قد عرضت سهماً من قبل ، وعلى هذا فأن العرض الثانوي هومصدر آخر للأموال و عندما يتم تصدير المزيد من الاسهم للتداول بعد اصدار العرض الثانوي ستنتشر الملكية و على نحو اوسع.

و سينتج على اساس هذا من العروض الثانوية ما يسمى بـ (تخفيف الملكية) فإذا كانت لدى الشركة عشرة أسهم معروضة للتداول و اختارت الشركة بأن تصدر خمسة أسهم إضافية في العرض الثانوي فأن للمساهمين (مالكي الاسهم) الحق في المطالبة بأدعاء ملكية من واحد الى خمسة عشر سهما اضافة الى حقهم في المطالبة بالأسهم العشرة الأولية الأصلية التي كانت موجودة مسبقا.

و على ضوء هذا الاجراء سيوافق مالكو الأسهم على إصدار العروض الثانوية و سيكونون على استعداد لتخفيف ملكيتهم في حال اعتقدوا ان اصدار المزيد من الاسهم سيوسع مجال الاستثمار و سيرفع من مستوى الارباح.

فأذا كان لاصدار المزيد من الاسهم القابلية على وضع الشركة في حالة افضل من النجاح فأنه من المتوقع ان تتجاوز قيمة ملكية الخمسة عشر سهما المصدرة قيمة الملكية الاصلية للسهم.

## طرح الأسهم للاكتتاب الخاص إزاء طرح الأسهم للبيع العلني

يتم طرح السهم العادي اما عن طريق البيع الخاص او المزاد العلني . و يحدث البيع الخاص عندما يكون المستثمر معروفاً سلفا و عندما يكون المستثمر على معرفة من مدراء الشركة.

فلا يتعين على الاوراق المالية في حالة البيع الخاصة بالالتزام بالكثير من قوانين هيئة التبادلات المالية و تنظيماتها. و لهذا السبب ياخذ اصدار الاسهم المالية اصدارا خصوصيا كلفة اقل عموما مقارنة بالسهم العلني.

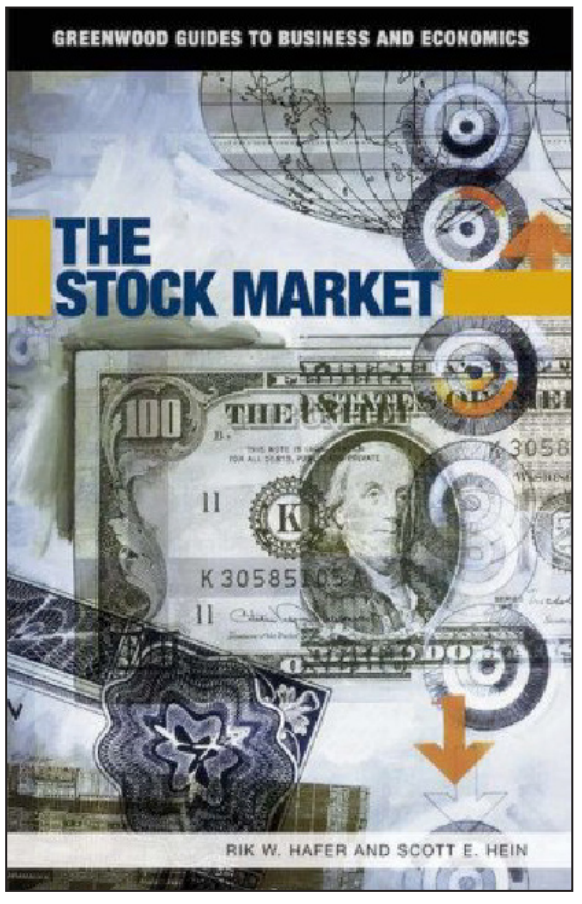


و بعد ان يتم طرح الاوراق المالية للبيع الخاص و التي قد تم طرحها اولا للمستثمرين سيكون بيعها في السوق الثانوية اكثر صعوبة من بيعها في الاسهم المتداولة علنيا، لان هذه الاوراق المالية مدرجة علنيا.

و لن يحظى بائع الاوراق المالية بالمساعدة الساندة للبيع من اسواق التبادلات المالية مثل بورصة نيويورك للتبادلات التجارية.

و للسبب الانف الذكر فأنه من الملاحظ ان الاسهم المطروحة للبيع و الاكتتاب الخاص اكثر صعوبة في التبادل .ذات سيولة اقل .من الأسهم المتداولة علنيا.

و تجد الكثير من الشركات انه من الاجدر بها ان تمضي قدما في عملية ادراج اوراقها المالية في التبادلات العلنية و ان تسجل اوراقها في هيئة تبادلات الاوراق المالية و ذلك بسبب مشاكل السيولة المحتملة و المتعلقة بطرح الاسهم للبيع الخاص. و يتعين بالمقابل على اي شركة لديها اكثر من خمسمئة مساهم ان تسجل اوراقها المالية مع هيئة التبادلات التجارية، فتصبح الأسهم في هذه الحالة اسهما علنية و تتم مداولتها مداولة عمومية في تبادلات رسمية.

ان اسعار الاسهم المتداولة عموما متوفرة على نحوٍ واسع و ان تكاليف العمليات التجارية لبيع او شراءً الاسهم العلنية هي اقل من تكاليف الاسهم المطروحة للبيع الخاص.

و يركز المستثمرون عموما في هذا اليوم و هذا العصر على الاسهم المتداولة علنيا. و يعطي المستثمرون حجما و اهمية لاكبر اسواق التبادلات المالية في الولايات المتحدة مثل بورصتي نيويورك و امريكا للتبادلات التجارية حيث ان معظم نقاشات هذه الاسواق التي تدور حول سوق الاسهم تركز على الاسهم المتداولة علنيا. فعلى سبيل المثال تعتمد اغلب المقاييس المسموعة لقيمة السهم في السوق (و المحسوبة على اساس سعر السوق لعدد الاسهم المعروضة للتداول و حاصل جمع كل الاسهم في سوق معين) تعتمد على الاسهم المتداولة في اسواق الاسهم الرئيسة. و مع هذا فأن هنالك الكثير من الاسهم المطروحة للبيع الخاص في النظام المالي الامريكي و التي تقوم بتزويد رؤوس الاموال للمشاريع الاستثمارية الصغيرة. و علاوة على هذا تختار بعض الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة طريقة البيع الخاص.

و من الجدير بالذكر ان نذكر الفوائد الشائعة للبقاء على طرح الاسهم للبيع الخاص و غير الموجودة في البيع العلني و هي : اولا :لا يتوجب على الشركة التي تمتلك اقل من خمسمئة مساهم التسجيل مع هيئة تبادلات الاوراق المالية فيمكنها ان تدخر الكثير من التكاليف التي تتحملها فيما لو كانت مسجلة مع الهيئة فإضافة الى ادخار اجور التسجيل فان الشركات التي تطرح الاسهم للبيع الخاص غير ملزمة في يومنا هذا بان تتبع قوانين (ساربانيس اوكسلي) : و هو عبارة عن قانون فيدرالي للولايات المتحدة و المسؤول عن عدد من الشركات الرئيسة و الفائدة الثالثة هي ان مساهمي العديد من الشركات التي تطرح الاسهم للبيع الخاص غير قلقين ولو بجزء بسيط على اداء الشركات المالية و حتى فيما يتعلق بحقوق ملكية المساهم فلطالما كانوا يواجهون صعوبة في بيع استثماراتهم فأنهم يشعرون بوجود منظور ذي اجل طويل في ما يتعلق بالشركة.

## الأسهم العادية و الأسهم الممتازة

السهم هو لفظة عامة تطلق على الاوراق المالية التي تمثل ملكية عمل ما. و ثمة نوعان مختلفان لهذه الاوراق المالية و النوع الاكثر شيوعا هو النوع الذي يسمى بالسهم العادي فالسهم العادي هو ورقة مالية لا تتعهد باي مدفوعات و التي تدعى بالايرادات بينما الاسهم الممتازة هي الاسهم التي غالبا ما تؤتي ثمارها (مرات عدة على أساس كل ربع سنة او سنويا) و انه من المهم فهم كون عدم التزام الاستثمار بعمل هذه المدفوعات و بالمقابل يمكن لرجل الاعمال ان يقدم مدفوعات ارباح في حال دفع جميع الالتزامات اولا.

يختلف السهم الممتاز عن السهم العادي و ذلك لان الشركة تقوم بتعيين نسبة من صافي الربح كالتزام. و يتوقع مالكو الاسهم الممتازة عموما مدفوعات محددة ناتجة عن الاستثمار (الايرادات) و يتعين على هؤلاء المالكين ايضا الدفع انفا لايرادات المدفوعات التابعة لاي سهم عادي. و لا يمتلك عموم المستثمرين المنفردين في الولايات المتحدة الكثير من الاسهم الممتازة و ذلك بسبب خصائص الضرائب الاستثنائية فتدفع اي شركة تمتلك اسهما ممتازة في شركة اخرى بنسبة ١٥ بالمئة من ايرادات المدفوعات و لا يتمتع الافراد الذين يفضلون حاملي الاسهم بالفوائد نفسها وعلى الأفراد الذين يقومون بدفع الضرائب على ايرادات المدفوعات كاملة و ذلك لان الاسهم الممتازة تدفع هذه الفائدة الضريبية للشركات حيث تحمل معظم الأسهم الممتازة في الولايات المتحدة تحملها شركات اخرى و لا يحملها المستثمرون المنفردون و لهذا السبب الانف الذكر فان الاسهم العادية هي الاسهم الاكثر شيوعا في نظام الولايات المتحدة المالي من الاسهم المالي.

## الأسهم و العقود

ملكية السهم هي اتفاقية بين المستثمر و العمل الاستثماري و التي تختلف اختلافا كبيرا عن الاتفاقية المشروطة لحاملي الاسهم حيث يوافق العمل الاستثماري على الزام نفسه لحاملي الاسهم في التبادلات لتلقي الاموال حيث تمنح معظم العقود مدفوعات دورية التي هي بصفة عامة شبه سنوية و التي تدعى قسائم المدفوعات. وهي الالتزامات المترتبة على الاعمال التجارية من دون ان تصبح سببا في احداث افلاس كلي.

و على العكس من الاسهم فان العقود و بصفة عامة لديها تاريخ الاستحقاق و هو موعد اخر يوم للدفع و الذي يتضمن اخر موعد سداد فضلا عن الاعمال الاساسية التي تم اقتراضها في البداية و لذلك فان الاسهم تمثل مصدر اموال اخر للاعمال التجارية.

و هنالك اختلافات مهمة بين السهم و العقد و الاكثر اهمية هو ان العمل الاستثماري ملزم بدفع كل المدفوعات الضرورية لحاملي الأسهم بما فيهم هؤلاء الذين يمتلكون اسهما ممتازة.

و يمتلك العقد بصفة عامة استحقاقا ثابتا بالاشارة الى الزامية دفع المبلغ المستعار كاملا في تاريخ معين من المستقبل، بينما لا تمتلك الاسهم تاريخ استحقاق لانها تمثل ملكية مستمرة.

# الظلام يحوم حول العهد الذهبي لدبي

أعتاد قادة دبي على سهولة عملية جمع الاموال وذلك بسبب الرغبة الكبيرة للكثير من البنوك و مستثمري السندات والاسهم العالميين وأستعدادهم المتزايد لضخ عشرات المليارات من الدولارات في مشاريع أقل ما يقال عنها أنها مشاريع فخمة جدا على فرضية أنه أذا ما حدث أمر طارئ او سيئ في دبي من الناحية المادية كون الاقتصاد العالمي في تأرجح دائم فأن جارتها الامارة الغنية بالنفط " أبو ظبي " ستقف وتساند جارتها بكل السبل. تلك الحقبة من الحصول على المال السهل إضافة الى الضمان الحكومي لتلك المشاريع قد قاربت أو أنها توشك على التوقف لأشهر عدة من الآن حيث من المقرر لها ان تنتهي مع نهاية ٢٠٠٩ مع تطرق حكومة دبي الى تخطي دفعها لسندات واحدة من اكبر الشركات الرئيسية التابعة للحكومة والمقدرة بمبلغ أربعة مليارات دولار امريكي وعلى الرغم من امكانية التوصل الى حل واتفاق تفاوضي فلقد ذكر محللون اقتصاديون أن الشكوك ما تزال تحوم حول الاجـراءات التي اتخذتها حكومة دبي . من جانبه ذكرت الحكومة بأنها اوقفت وقررت تعليق المدفوعات لمدة ستة اشهر أي ما مجموعه ستة وعشرون مليار دولار مستحقة على الشركات المملوكة للحكومة. أن هذا الاجراء الذي أتخذته الحكومة قد يضع المشاريع والاستثمارات الواقعة في الخليج في خطر محدق وهذا من شأنه أن يرفع مستويات التحقق والمزيد من التدقيق لكل من المصارف والمستثمرين وكذلك رفع تكاليف الاقتراض المصرفي. دبي قد تكون غيضا من فيض من حيث الأفراط في الاستدانة من كثير من الدول، حين أشار محللون اقتصاديون في مصرف " أتش دي أف سي " في تقرير لهم معززاً بمخاوف سابقة بخصوص إمكانية انهيار الاقتصاد اليوناني لنفس السبب الذي وقعت فيه دبي. لقد كان مقررا ان تقوم شركة نخيل الاماراتية وحسب جدول مسبق ، بسداد الالتزامات المالية المترتبة عليها ، لكنها اعتذرت عن عدم امكانية السداد في الوقت الحالي مما عزز امكانية نشوب مشاكل مع المستثمرين الاجانب بشأن الأساليب المتبعة والمستخدمة في التمويل المتسارع لأمارة دبي في المشاريع التنموية الضخمة. نحن واقعين في أراض مجهولة تماما حسب قول " تشافان بوكيتا " رئيس قسم أبحاث الائتمان في بنك أبو ظبي الوطني بشأن إعادة تعريفه للعلاقة الحالية ما بين المستثمرين الغربيين والشركات المدعومة من الحكومة الإماراتية الهادفة الى تطوير المشاريع والنهوض أيضاً بالمشاريع الناشئة. لقد دام تفوق دبي لأكثر من عقد من الزمن ولقد حان الوقت لحكومة دبي أن تطلق العنان لخططها المستقبلية وعلى رأسها مشروع برج دبي العالمي، أطول ناطحة سحاب في العالم وكذلك مشروع تطوير أكبر شاطئ بحر في العالم وسلسلة اخرى من المشاريع الكبرى الفاخرة. أن ما حدث خلال السنة الماضية في دبي هو حدث مخز حيث إنهيار اكبر دول العالم في سوق العقارات وعلى أثر ذلك تراجعت أسعار المساكن والعقارات بنسبة خمسين بالمئة حتى الان هذا العام، مما يضع دبي أسفل أستونيا في الترتيب العالمي لأكبر أنخفاض في اسعار العقارات في العالم ، وفقا لتقرير صدر مؤخرا عن مجموعة نايت فرانك العقارية ومقرها في لندن. يذكر أن شركة نخيل أنجزت أكبر مشروع عالمي لاضفاء الطابع الحديث في جهد عملاق لاحياء الصحراء والبحر وجعله مدينة المليون ونصف المليون نسمة والمشروع الان متوقف حاليا في مراحله الاولى بسبب إنهيار أسعار العقارات في دبي. تلت ذلك حالة وجيزة من الذعر بعد أن أعلن مسؤولون في الشهر الماضي أن دبي ستعلق دفع ستة وعشرين مليار دولار مستحقة على شركة نخيل وغيرها من الشركات المملوكة للحكومة كتذكير الى الاسواق للتجاوزات التي لا يزال يتعين عليها الخروج من النظام المالي العالمي. عندما تم اعلان تجميد الديون لاول مرة ، رأى بعض المحللين أنها كانت ضغوطات صعبة جديدة على البنوك العالمية وخاصة مجموعة الشركات البريطانية التي قدمت او تستثمر بكثافة في دبي اما البعض الاخر فقد رأى أن دبي كانت طليعة أزمة جديدة لعديد من الازمات المالية العالمية اللاحقة. ولكن هذه المخاوف لا تزال هشة في الأسواق المالية العالمية بشأن الاحتمالات الطبيعية لانتقال العدوى من دبي والذي يعتبر الى حد كبير (محدود) حسب قول أكارد ورتز، مدير برنامج الاقتصاد في مركز الخليج العربي للأبحاث في تحليله الاقتصادي الاخير. ما يمكن ان يتضرر في دبي أضافة الى بعض الحكومات المحلية في الخليج العربي في قدرتها على جمع الاموال في مستوى أسعار تنافسية اعتادوا عليها في مشاريع كالعقارات وغيرها من المشاريع الأنمائية. هذه هي الدول التي اصبح من الصعب التمييز فيها ما بين الحكومة والعائلة المالكة والكيانات المملوكة للحكومة حيث العلاقات العشائرية يمكن لها أن تساعد في أكتساب أئتمانات مالية مفتوحة تقريبا وحيث قوانين الافلاس والاختيار ليست محط اختبار. في قضية دبي، "يمكن لأحد أن يجادل في حقيقة أن الدولة هي من الشركات ،"حسب قول ورتز. أن الشركات المملوكة من قبل الحكومة مثل شركة نخيل أبلت بلاءً حسنا ببيع سنداتها ويرجع ذلك جزئيا من التصور الى أن الثروة و النفط تقف خلفهم وتساندهم وهي بحد ذاتها ضمانة (ضمنية) ساعدت في رفع عشرات المليارات من الدولارات اللازمة لتحويل دبي الى مركز أقليمي للشحن البحري ومركزا تشغيليا يمثل طموح مئات الالاف من العمال من جنوب شرق أسيا. المسؤولون في دبي قالوا واوضحوا، والاهم في أبو ظبي، أنه لا توجد ضمانات من هذا القبيل في الممارسات العملية. أن دبي من الممكن لها أن توفر المال اللازم لسداد السندات المستحقة في المستقبل القريب حسب قول جان فرانسوا سيزنيك الخبير في شؤون الخليج العربي في جامعة جورج تاون ومركز الدراسات العربية المعاصرة.وأضاف: لكن التباطؤ عميق جدا والنهوض من هذه الازمة غير مؤكد وأن محمد بن راشد أل مكتوم ،(حاكم دبي) ، يريد أنتشار الازمة الى خارج البلد. من جانبها فأن شركة نخيل قللت من قيمة أملاكها وحصصها مؤخرا مسجلة خسارة قدرها نحو ٣،٥ مليار دولار للأشهر الستة الاولى من العام ٢٠٠٩ .أن محمد بن راشد أل مكتوم يريد من المستثمرين أن يدركوا أن مجموع ديون دبي هو مبلغ ضخم بالنسبة الى دولة صغيرة ويبدو ان الاسواق تتوقع التوصل الى اتفاق عن طريق التفاوض اما فيما يخص مؤشرات الاسهم فأنها الاعلى في المنطقة وسعر سند نخيل قد يتحرك صعودا، أذا ما اختار حاملو الاسهم والسندات القتال فقد ينتج عنه فوضى وتحديا للتمويل الاسلامي في محاكم لندن حيث تتنصل دبي عن مسؤوليتها عن ديون السندات. أن المسألة برمتها ألقت ظلالاً واسعة من الشك حسب قول احد المحللين المحليين ويبقى السؤال الاخير، هل ستصمد دبي امام هذا المد الجارف؟

**■ ترجمة مصطفى علي فالح**
**عن الواشنطن بوست الامريكية**

الاقتصادي | العدد (1708) السنة السابعة - الثلاثاء (26) كانون الثاني 2010

### برغم إغراق الأسواق بكميات كبيرة من المستورد والمحلي..

# أسعار الأسماك في ارتفاع مستمر!!

بغداد / علي الكاتب

تشير الكثير من التقارير الى تراجع معدلات الثروة السمكية في العراق برغم امتلاك العراق لاكبر مسطحات مائية في المنطقة واطلالته على اكثر من منفذ بحري ووجود نهري دجلة والفرات الشهيرين واللذين يعرفان بالرافدين وعدد من البحيرات الداخلية المنتشرة في جميع مناطقه شمالاً وجنوباً، فيما تؤكد الحقائق الحالية تحوله الى اكبر مستورد للاسماك الحية والمجمدة في ظل تاثيرات الاوضاع الراهنة وتحول اسواقه الى جاذبة للمنتجات والسلع المصدرة من الدول الاخرى بما فيها الاسماك واللحوم ، وبعد ان كانت الاسماك في السابق الاكلة المفضلة التي بمقدور الجميع تناولها لرخص ثمنها اصبحت هي الاخرى متاثرة بارتفاع الاسعار وحالات العرض والطلب التي لم تكن في السابق متاثرة بها كثيرا، برغم وجود كميات كبيرة من السمك المجمد والحي المستورد في الاسواق.

يقول الدكتور فاضل دشر استاذ كلية الزراعة بجامعة بغداد: ان واقع حال الثروة السمكية يشير الى واقع مأساوي ينذر بانقراض انواع كثيرة من الاسماك المعروفة التي تعيش في المياه العراقية للانهار والبحيرات وشواطئ الخليج العربي، وبرغم عدم وجود احصائيات دقيقة للثروة السمكية في العراق الا ان هناك دلائل تشير الى تراجع الانتاج المحلي بشكل خطير،والتي قد نرجعها الى عوامل كثيرة منها استعمال الطرق القديمة في الصيد وعدم استعمال الطرق الحديثة التي توفر الحصول على كميات كبيرة من الاسماك مع استخدام اساليب الصيد الجائر مثل استخدام السموم والكهرباء والقنابل وغيرها وعدم قيام الاجهزة الحكومية المختصة باجراءات لمنع استخدام هذه الاساليب واتخاذ الاجراءات القانونية الرادعة بحق من يستخدمها، فضلا عن عوامل اخرى اثرت كثيرا على انتاج الثروة السمكية في العراق كعوامل الجفاف وانحسار الامطار التي كانت تمثل المصدر الاساس للكثير من الانهار والمسطحات المائية والتي تعد البيئة المناسبة لنمو وتكاثر الاسماك بانواعها.

فيما يقول الصياد رافد الشيخ علي ان الثروة السمكية شهدت تراجعا كبيرا في الاونة الاخيرة ومن اسبابه ضعف الاهتمام الحكومي بهذا المجال المهم وغياب المشاريع الحيوية التي من شانها انتعاش واقع الثروة السمكية في العراق وما توفره من موارد مالية للبلد ومصدر يعيل بها الصيادون وباعة السمك وغيرهم عائلاتهم، وعلى الجهات الحكومية الالتفات الى مربي الاسماك وتقديم الدعم لهم بشكل اكثروتشجيع مربي الاسماك على استخدام الطرق الحديثة في زيادة كميات الاسماك وتحسين طرق الصيد واطلاق كميات اكبر من الاصبعيات في الانهار والبحيرات على حد سواء خاصة من النوعيات التي لا تتكاثر بسرعة مما يجعلها في مأمن من خطر الانقراض لان الصيادين عادة عندما يقومون بالصيد لايعرفون نوع السمك الا بعد اخراجه من المياه لفترة وتمييزه وفقا للنوع الذي يتكاثر بكثافة ام العكس هي معلومة لا تتوفر لمعظمهم ما يجعل امر اعادته الماء يكلف موت الاسماك ليبقى امام امر مفروغ منه هو ابقائه في الشباك وبيعه للمواطنين والاستفادة منه في الاستهلاك على اقل تقدير.

ويضيف لقد كان الصيادون في السابق يتسلمون اغلب معدات الصيد والمستلزمات الاخرى الضرورية في عملهم بموجب اجازات الصيد التي كانت تمنح لهم من قبل الاجهزة الحكومية المختصة مثل الزوارق وشباك الصيد القانونية وغيرها،في حين الواقع الحالي جعل الصيادين امام واقع مرير في الاعتماد على انفسهم في شراء جميع تلك المستلزمات الضرورية للاستمرار في عملهم بما في ذلك القبول بشراء شباك غير قانونية بسبب رخص اسعارها وبالتالي اصطياد الانواع الصغيرة من الاسماك وهو الذي يعرف بالصيد الجائر للاسماك والذي يؤدي الى انقراض انواع كثيرة من الاسماك.

المواطن عبد الواحد ٥٢ عاما يقول: ان اكلة السمك هي المفضلة لدى غالبية العراقيين خاصة تلك التي تحضر وفق طريقة الشواء (المسكوف) اذ غالبا ما يكون العنصر الرئيس في المائدة لاكثر من مرة في الاسبوع بما يتوفر فيها من فائدة غذائية وصحية كبيرة تتميز بها عن غيرها من انواع اللحوم الاخرى اذ ان الاطباء دائما ماينصحون بتناول السمك وبصورة مستمرة لوقاية من الامراض والمحافظة على الصحة بشكل عام ،خاصة ان اسعاره كانت الى وقت قريب مقبولة الى حد ما الا ان إرتفاع سعر الكيلو الواحد من السمك الحي الى سعر ١١ ألف دينار بعد ان كان سعره اقل من ذلك بكثير جعل الكثير من المواطنين خاصة من ذوي الدخل المحدود يعزفون عن شرائه واللجوء الى الاسماك المجمدة ذات الاسعار الاقل نسبيا وان شابها بعض الامور التي لا يفضلها المواطن كونها مجمدة لفترات طوال او وجود بعض الاشكاليات الشرعية في اصطيادها وتناولها.

ويضيف: لقد افقدنا ارتفاع اسعار السمك الحي الاجواء التي يفضلها العراقيون في تناول السمك المشوي والمسكوف على ضفاف نهر دجلة في بغداد على وجه الخصوص ،حيث كنا غالبا ما نتوجه برفقة العائلة الى المطاعم المنتشرة في شارع ابي نؤاس اذ لا تكلفنا ثلاث سمكات متوسطة الحجم اكثر من ٢٠ الفا وهو سعر مقبول اما الان فسعر ذات الوجبة يتراوح بين المئة والمئة وعشرين الفا ،الامر الذي جعلنا نغير وجهتنا الى مكان اخر وتناول اكلات لا تكلفنا هذا السعر الباهظ.

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
التغطيات والمتابعات: كريم محمد حسين
الاخراج الفني : ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي : محمد السعدي
تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

## اقتصاديات

# الماركات التجارية

■ عباس الغالبي

تعد الماركات عنصراً مهماً من عناصر المشهد التجاري ، ولعل اكثر المستهلكين مازالت ذاكرتهم تحتفظ بعلامات تجارية قديمة، الا انها تتميز بالجودة والكفاءة بالقياس الى ماركات سرعان ماانذثرت بمرور الزمن .

ومانريد الاشارة اليه الان ان الاسواق بفعل حالة الاغراق السلعي غير المسبوقة تميزت بآلاف الماركات التجارية الرديئة في مختلف البضائع والسلع ، وسنعرج عليها تباعاً في مقالات أخرى ، حيث سنركز الان على الماركات التي تحملها اللحوم الحمراء والبيضاء ذات الطبيعة الدينية تحديداً ، وكأن هذه الماركات أصبحت تسويقاً لها في وقت تعج الاسواق بانواع اخرى أكثر جودة منها .

وفي ظل غياب البيئة القانونية التي تنظم عملية أصدار الماركات وتحديدها وعدم استخدام الرموز الدينية تحديداً نرى ان المشهد التجاري في حركة السوق فوضوياً وبحاجة الى اعادة نظر ، لان معايير الجودة والرصانة وهي الفيصل في تحديد أفضلية البضائع والسلع الموجودة في الاسواق التجارية ، أذا ماعرفنا ان ثمة قوانين اقتصادية صدرت مؤخراً لحماية المنتج المحلي وتنظيم عملية التبادل التجاري والضوابط الكمركية على الاستيرادات ، وهي تندرج في إطار دعم المنتجات المحلية وأقتناء المنتجات المستوردة الرصينة ذات الكفاءة والمعايير العالمية

> **وفي ظل غياب البيئة القانونية التي تنظم عملية أصدار الماركات وتحديدها وعدم استخدام الرموز الدينية تحديداً نرى ان المشهد التجاري في حركة السوق فوضوياً وبحاجة الى اعادة نظر ، لان معايير الجودة والرصانة وهي الفيصل في تحديد أفضلية البضائع والسلع الموجودة في الاسواق التجارية ،**

حيث كان يفترض ان تحدد الماركات التجارية بشكل دقيق في قانون ينظمها وتطوير وتحديث الضوابط الموجودة حالياً في قانون تسجيل الشركات الذي هو الاخر بحاجة الى عملية رقابة صارمة لتفعيل تنفيذه بشكل يضمن حقوق العمل الاختصاصي عموماً ، والتجاري على وجه الخصوص .

وهي فرصة الان لإعادة النظر في ترتيب الماركات التجارية على وفق قانون متخصص من قبل وزارة التجارة سعياً لمنع عملية اختيار الماركات بشكل فوضوي ومزاجي من دون ضوابط معينة تحدد ملامحها التي تتناسب ومعايير الاسواق التجارية التي تعطي للماركات التجارية أهمية بالغة .

ولان كثيرا من المتابعين يرون ان استخدام رموز معينة في الماركات التجارية هي نوع من التشبث بهوامش الربح السريع على حساب الجودة ، فأن الضرورة تستدعي طرح المنتجات على اختلاف انواعها على وفق حسابات الجودة التي تحقق الارباح والشهرة والطلب المتزايد من قبل المستهلكين ، وقد عد خبراء اقتصاديون آخرون ان هذه الظاهرة من سمات المشهد التجاري المرتبك الذي تغيب فيه المعايير المهنية والفنية التي تنظم العلاقات التجارية وحركية المنتج في الاسواق .

ولذا نرى ان استخدام الماركات على وفق هذا المعطى تؤكد خللاً واضحاً في المنظومة التجارية وتعطي اطباعاً لدى المتتبعين.

ان تداخل المنظومات التجارية مع البعد الديني للرموز المستخدمة اسمائهم في الماركات هي نوع من اللهاث وراء الربح السريع من دون مراعاة لقيم تجارية تعد غاية في الاهمية لسوق محلي يعج بالكثير من الماركات التي دخلته من مختلف بقاع العالم بشكل فوضوي يتطلب وقفة جادة من قبل المؤسسات الحكومية والاخرى من القطاع الخاص ذات العلاقة لترتيبه على وفق معايير منضبطة تتوخى الكفاءة والجودة.

abbas.abbas80@yahoo.com